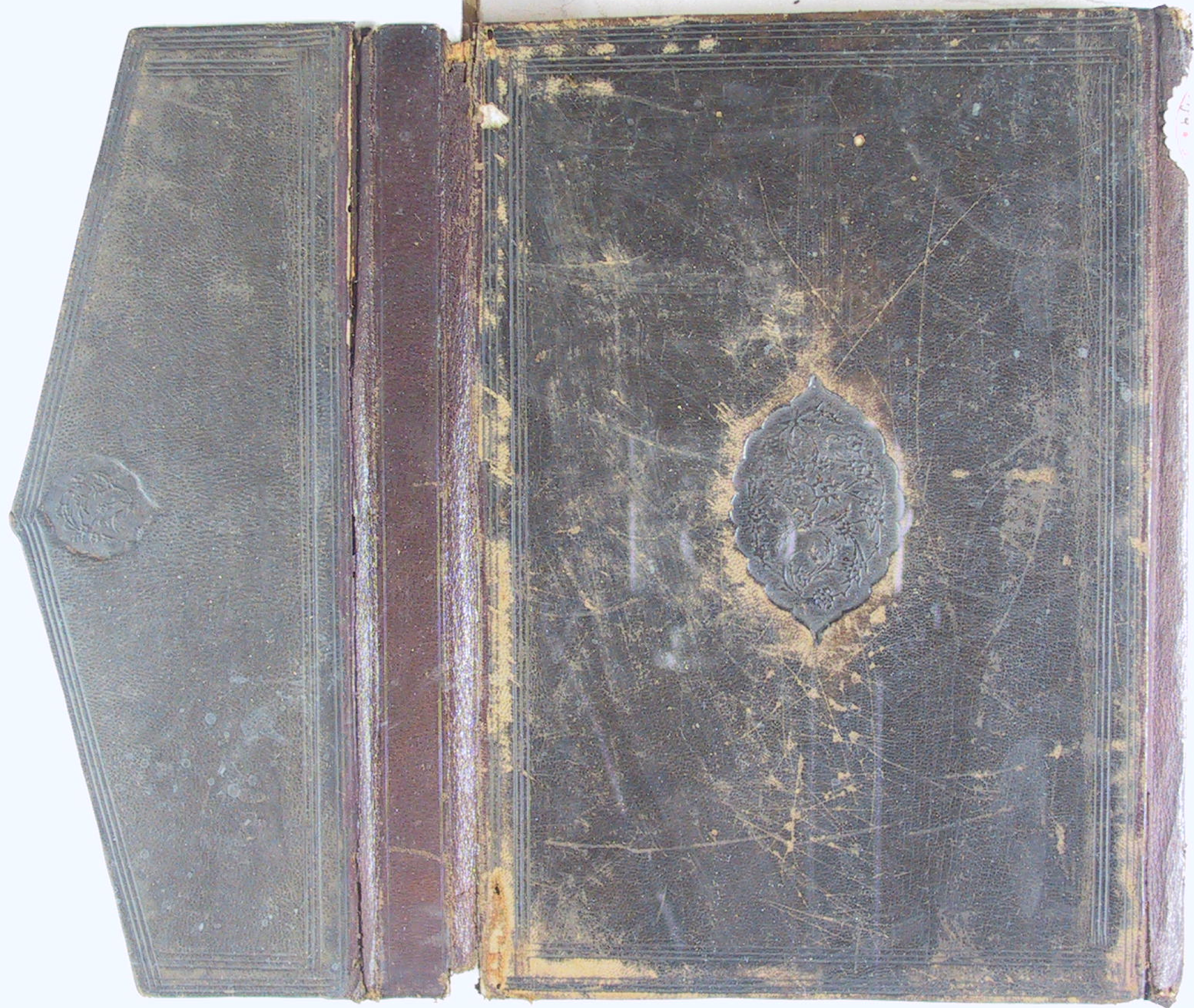


ضوف النحو

بسا ندر است منصور را که حافظ
جو رايتی بجناب شهنشهی آورد

چه نسبت است برندی صلاح توبه ورع
سماع وعظ کجا نغمهٔ رباب کجا

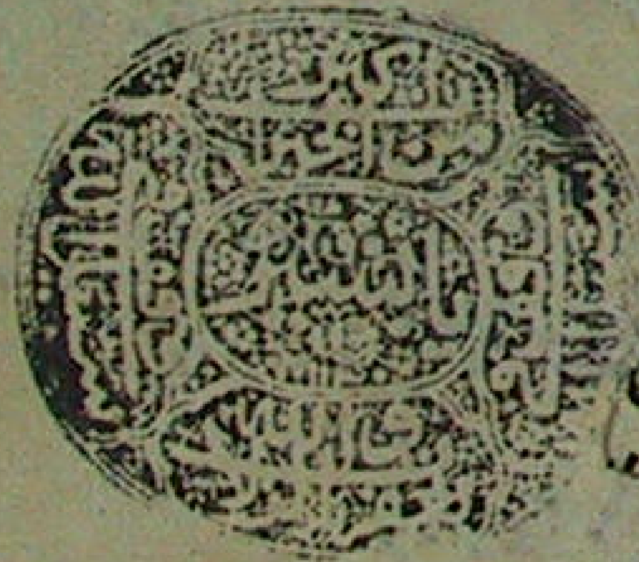
سماع وعظ

ووضع علم النحو حضرة علی
اولا رحمة الله علیه

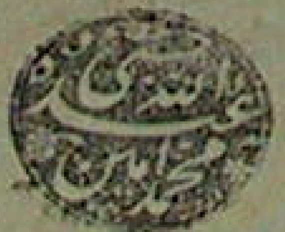
الملك لله تدخل في حفظ عبده
الحاجي بشير آغاء دار السعادة الشريفة
لسنة ثمان وخمسين
وماية والف



هذه النسخة اللطيفة من وقف مولانا صاحب الخيرات
حضرت آغاء دار السعادة الحاج بشير وفقه الله الكبير
من هو على كل شيء قدير حرره الفقير الله تعالى
محمد امين المفتش باوقاف الحرمين المحترمين
عفي عنه



٦٠٩



**بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر**

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال
سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق والتزموا حذف
الفاء الى الخبر كراهة ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الشرط
لم يلاصقها الفعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها
المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيد
فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا
في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتي في اوائل الكتب وبعد
من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية
وههنا لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه
اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة
ولا يجوز ان يعمل فيه اردت على معنى اردت ان الكتاب بعد الفراغ من حمد الله المنظم
ولا المنظم على معنى اردت ان المنظم بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع
ما بعدها من العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فاني خارج
ان يعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون
تقديم

قد اختلف النحاة على [illegible] بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة للشرط او قائم مقامها وضع لها

واو [illegible] سيبويه استفاد [illegible] فعلم والاتم في النحويين للعهد او للجنس على عدم اعتداد الخلاف للفروق

اما بعد حمد الله جاعل في الكلام والصلوة على نبيه سيد الانام واصحابه مؤيدي الاسلام

تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع واما اذا قلت
اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت خارجا
واذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل
في المفعول به واذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع
النحويين الا ابو العباس المبرد فانه اجاز نصب زيدا بضارب وجعل لاما خاصية
تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وقد نقله بعض المتاخرين عن سيبويه هكذا
ولعل قول ابي الدرداء اما بادئ بدء فاني احمد الله فما يعضد هذا المذهب
فان انتصاب بادئ على الحال من المستكن في احمد والعامل فيه احمد
فقد عمل مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال
اما لانها لا تعمل الا في الظروف وفاقا ولا اعمال المنظم مانع آخر وهو وقوعه
في صلة ان وشيء مما في حيزها لا يتقدمها قوله جاعل النحو في الكلام وجه
التشبيه بين الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما فانه
ان استعمل في الطعام صلح والا فسد كذا النحو ان استعمل في الكلام نحو ضرب
زيد عمرو او ابي رفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهيم
المراد واذا لم يستعمل ولم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به

اي الكلام



فان الولد الاعز لازال كاسمه مسعودا والى اهل الخير مودودا لما استظهر مختصر الاقناع وكنت بحفظه

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله تعالى

لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى المفعول على معنى انه

يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة

ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب

الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل

دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال فان قيل اضافة اسم الفاعل انما

يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما

اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر نحو زيد

مالك العبيد كانت الاضافة حقيقة والمعنى ههنا على الماضي لان جعله

النحو في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك

يوم الدين حيث وقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن

بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى الحال والاستقبال لما عمل عمل الفعل

وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون اضافته في حكم الانفصال

وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال

القلوب المستدعية المفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني

وهو اما



وهو اما الكاف وحده في قوله كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور مع المتعلق

به المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام واذا عمل في الثاني

عمل في الاول والا يلزم الاقتصار وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاول

وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قلت

اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثل قوله تعالى وجعل الظلمات والنور

واجعل الكاف منصوب المحل على الحال من النحو دون المفعول الثاني فيتاتى لك

جعل اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا لكن التزامه

يكاد يعد تعسفا من جهة المعنى ولانتصاب جاعل على الحال او المدح ولارتفاعه

على انه خبر مبتدا محذوف وجه لموافقة الاسلام مجرور على الوصفية لا صفة

واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي قوله لازال كاسمه

مسعودا ... مع ساقتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها

من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبر لازال ومسعودا بدلا منه اي لازال كائنا

كاسمه او مثل اسمه لازال مسعودا قوله لما استظهر اي حفظ وقرا من ظهر القلب

ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها اردت

اي اردت تلخيصه وقت استظهاره وجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة

المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاعز مرادمني تلميظه او مريدا تلميظه
واضافة المختصر الي الاقناع تشبيه لانه يكون من قبيل اضافة المسمي الي اسمه
اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم شهر ذات مرة اي مادة مختصة
بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل في يحفظ جاز ان يعود الي الولد فيكون من
اضافة المصدر الي الفاعل وذكر المفعول متروك اي يحفظه اياه ويحتمل
ان يعود الي المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الي المفعول وذكر الفاعل
متروك قوله واحاط بمفرداته حفظاً انتصاب حفظاً على انه تمييز اي احاط
حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن معنى ما فيه ولفظه وهذا
كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية اعني
فيه صلته [illegible] حصل او كان من النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف
مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في فيه
والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه كان المعنى اتقن الذي حصل فيه
وهو من النحو وانه اعني من النحو وان كان حالا الا انه يغني عن التمييز في
رفع الابهام ههنا وبين التمييز بعده اعني معنى ولفظا فقلت الابهام الرافع اياه
من هو الابهام الكاين في اسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام

الكاين

واحاط بمفرداته حفظاً واتقن ما فيه
من النحو معنى ولفظاً متن

٤

الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء
قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا
الي غير ذلك من المحامل فان قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين المراد
قوله ان المذ اي اطيب واذيقه والتلميظ تتبع الانسان بقية الطعام في الفم وقد
يكني به عن الاكل لانه من روادفه وتواليه قوله والحبر المدقق الحبر في الاصل
الاخبار ويقال للرجل العالم تحبير الكلام حبر والفتح والكسر فيه لغتان قوله حتى
يعلق بطبعه من لفظ الحلو من لفظ ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل
يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما تبحر ولا يجوز ان يكون حالا ههنا من الضمير
المتصل بمن لانه شيء حال في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول قوله فوجدت كثيرا ما
تعاوروا التعاور والتداول يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم
وانتصابه على التمييز قوله كراهة ما فيهما من الاشياء المعادة انتصاب كراهة
على انه مفعول له وهو مصدر مضاف الي المفعول وذكر الفاعل متروك
اي كراهتي ما فيهما قوله وتغنيت عن كل منها ما تكرر اي عن كل واحد
منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما
وعلما وما في ما تكرر مصدرية والمستكن فيه ضمير كل اي تغنيت عن كل تكررة

منها

وان كانت لا يخلو من الافادة فاستصفيت هذا المختصر متن
اكثرها نفعا ورايتني اللائقة المأة والجليلة التتمة فاستطلت ان اكلف جمعا ان احمد رفعها كراهة ما فيهما من الاشياء المعادة
حتى يعلق بطبعه من لفظ الحلو ما تبحر منه ينابيع النحو فنظرت في مختصراته المضبوطة دون كتبه المبسوطة فوجدت
اردت ان الذ من كلام الامام محقق الحبر المدقق ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه

ولا يجس ان يكون موصولة لان المنفي هو التنكر دون المتنكر قوله استثقالا

انتصاب استثقالا واستقلالا على انهما مفعول لهما ولانتصابهما على الحال

بمعنى مستثقلا ومستقلا وجه ايضا واراد بالمعاد التكرر وهو بمعنى المصدر

دون المفعول كمثل ما تقدم والمعاد اسم مفعول والمراد به الصبي المقدم ذكره

واللام فيه للعهد او كل من يستفيد منه واللام فيه للجنس قوله غير مدخر انتصاب

غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت اي تخيّرت وجاز مذخر بالدال والذال

والدال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله اذكر واذكر وقد حكي البيان

ايضا نحو اذكر قوله الا ما ندر محل الموصول ههنا اما منصوب على الاستثناء

او على البدل من ذكر شيء اي الا لم اطو الا ما ندر بحذف المضاف واما مجرور

على البدلية من شيء او من مسائلها ولا يجوز ان يكون من الضمير المتصل

بالمسائل لفساد المعنى وكذا محل ما في قوله الا كان بالزيادة حريا منصوب

اما على الاستثناء او على البدلية من اشياء قوله يستفي واي يغتنم والمغانم

بمعنى الغنائم واضافته الى الآثار من باب خاتم فضة لان المغانم من اثاره اي

مغانم من اثاره هي الآثار اي الثمرات الحاصلة منه قوله وكسرته اي طويته

وجعلته مشتملا عليها مستعار من كسر الطاير جناحيه اي ضمهما اليه للوقوع

والنقض

---

٥

والنقض قوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية كل لفظة دلت على معنى

مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة كل ههنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض

لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد

ثم التعريف مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال

الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب

والخط وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظة

واجيب بان اللفظة يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة او حكما فهو ملفوظ به

حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك — من المحامل

والقيد الثاني اي القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة

للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو جب وجسق ومهب مثلا وغير ذلك من الالفاظ

التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيد بين اعني اللفظة والدلالة يشبه

ان يكون [redacted] جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها فيه وفصلا

لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى

الدلالة هي عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين

التعريف والذكورية مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكر صاحب

الكشّاف وفي حواشيه فان قلت أليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن اي الاعلام
به التاء في لفظة قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله
ومجاوزة العامل اياه اليه قد تنزل منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق
امثال ضربت الرجل
اللفظة الواحدة عليها فلا يخرج امثال هذا بقوله لفظة فلا بد من التعرض
لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا الحكم سيضرب وضربت وضربنا ونحوها
مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت أليس التعرض لذكر المفرد
يغني عن التاء في لفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد
قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله بعلبك
لا يعد كلمة بل يعد كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه
في قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين
ولا شك انه اذا كان علما كان معناه متحدا فاذن افراد المعنى مع تعدد
اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد
اللفظ فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله
ومن هنا قول من قال ان الحد المذكور منتقض لانه يتناول اسم الا وهو ينطوي
اي شامل
على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف
والتنكير
اي لفظا



او التنكير الطاريان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد
لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد
فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه والذي يفهم منه من اللوازم
الداخلة او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه
فان قلت أليست الغنية تحصل عن ذكر لفظ المفرد بالتنكير القائم
في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان
ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا
اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء
اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى
مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثله لا سيما وقد ذكرنا انه لم يخرج
بقوله لفظة اي القيد ان يكون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط
فيه العامة في مثل قولهم مشوم للمشؤم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون
فيه وقيل انه احتراز عن اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا
اُح اُح فانه يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال
ذلك لا يعد كلمات ولقائل ان يقول على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان

لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله
دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع فلا سبيل
الى الثاني لان قولنا مشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول
فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان المحرف له
دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع
لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق الاستعمال الخطاء
فلما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء
فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى وان ذكر الوضع لابد
منه فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف وانما دخلت الفاء
في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتدا المتضمن لمعنى الشرط والمبتدا
اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون
اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم
بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في الدار
فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى مفرد وانث الضمير المستكن في دلت

من قبيل الثاني فان قوله كل لفظة نكرة توصف بقوله دلت على معنى صح

وان كان
وصل

وان كان لفظة كل مذكرا اعتبارا لمعناه لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء
في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى
مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم
ياءت لما يستحق به قطعا ولو ترك الفاء تعين افادة الكلام هذا المعنى لما في الفاء
من معنى التسبب اي تعليل فوق وجمعها كلمات وكلم والكلم جمع كثرة يتناول ما فوق
العشرة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة فقوله وهي اسم
على ثلثة انواع صح
وفعل وحرف وجه الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتران
الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم تكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون
بحيث يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف
وقد قالوا كل كلمة اما ان يكون مستقلة بنفسها او لا والثاني هو الحرف والاول
او لم يكن صح
اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل والثاني هو الاسم
ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم الجواب به وعلى هذا فيلزم ان يعدوا الاسماء
الموصولات من قبيل الحرف لان الجواب لا يتم بها فقوله الاسم ما جاز ان يحدث
عنه عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء
ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية احترز عنه بقوله او كان في معنى

ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملاً للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما
وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت آتيك
متى طلع الشمس كان المعنى آتيك وقت طلوع الشمس وكذلك اذا قلت اجلس
حيث زيد جالس معناه اجلس مكان جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث
عنه نحو طاب الوقت واتسع المكان وفي ايراده اذ واذا من هذا القبيل نظر
لانهما لا يلزمان الظرفية صرح ينص على ذلك سيبويه في كتابه فاجاز اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا هنا مبتداء
وخبراً وانشد غيره وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براح
قالوا اذا مجرور المحل على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب
المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوايل القصص وهو اذكر مضمراً
او ظاهراً نحو واذ قال ربك واذ قال الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم
على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث
عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل على السكت ولن يتاتى الاخبار
عن السكت كما لا يتاتى عن صه وعلى هذا سائر اسماء الافعال والجواب عنه انهم
وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا ان ذلك
بجوز فهم

تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة مواضع مصادر سادة مسد افعالها
فاذا قلت صه معناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه
فلما كان هو ساداً مسد الفعل عبر النحويون بانه اسم للفعل قطعاً للمسافة والا فهو
اسم للمصدر في الحقيقة وهذا الذي يحقق اسميته وقد كان يختلج هذا التاويل
في صدري حتى ظفرت بنص من قبيل ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر في آمين حرفاً
موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت والسكوت
مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن فاذا لا فرق بينه وبين متى في
ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث
عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست
من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائهما انتفاء
الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث
عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف باحد الشيئين
ايضاً غير مناسب لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان لقايل ان
يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانهما في معنى الوقت والمكان
مطلقاً مما يستنشف الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء اللازمة

للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار
وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح
الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والالزام
كونه مرفوعا ومنصوبا معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان
اذا كانت في معنى الوقت والمكان متقيدين بالقيد المذكور فقد اشتملت على
معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما قلنا فعلى
هذا يلزم ان يكون عامة الافعال سيما لكونها مشتملة على معنى المصدر
والمصدر مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل ايراد بهذه الامثلة بدان
منه بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى
معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا
كالجهل قوله ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام انما اختص
دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف ممتنع
الا في الاسم لان الفعل والحرف انما يدلان على معنى لا يتصور فيهما التعريف
واما قول الشاعر يستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع فمما لا يعتد به لقلته وندرته والذي تشجعه على ادخالهما على يتقصع

وهو فعل مضارع اذ رآهما في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد
فاستعملهما على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر
بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء
نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد
مجيء فعل لفظا او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها على الاسم
عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل
ايضا لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم في محل
الجر وان اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخله نحو لم يكن الذين كفروا
لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلاث فان يظهر صورة وتقديرا
نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا او لا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف
الاعراب عنه نحو مررت بالقاضي وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي
كان في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك
مررت بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول ان الجر المستفاد من العامل
ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث والعبرة في الاعراب
بالاولين دون الثالث الا يرى انهم حكموا على مثل من وما والذي وغيرها

بانها مبني مع كونها البتة مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا
بالحركة للتخلية فكذلك في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله
والتنوين انما اختص الحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل على الكلام اما
فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد وذلك لا يتصور
الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة
والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل
السكوت الان واذا نونت كان معنى سكوتا ما وذلك لا يتصور
ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ لذا وحينئذ
او الاضافة لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية
الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل فيه عتابا باثبات حرف
الاطلاق وناب التنوين عنه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية
المقيدة في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص
لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم ارادوا الثلاثة الاول دون الاخيرين
قوله

قوله والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل
حدا او علامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل على اقتران
حدث بزمان واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل
لانه وضع لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل
في المستقبل ان الكذوب قد يصدق فيمتنع دخوله الا على الماضي
والمضارع ومنها دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل
لانهما وضعتا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل وسوف يخرج
فدخولهما ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتاخير
ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل
لاختصاص الجزم بالفعل لاختصاص الجر بالاسم على ما يجيء من بعد
ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا
واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن
في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر البارزة
ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي

دون النحوي وحينئذٍ لا يتناول هذا الّا الضمير البارز الا يرى انك اذا
قلت ضربت وضربنا صحّ ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف
ما اذا قلت زيد ضرب فانّه ممتنع ان يقال انّ الفعل قد اتصل به شيء
الّا بالاصطلاح النحوي لانّ الحسّ يشهد بانّه ما اتّصل به شيء واما
المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فانّ المجرورة
لا يتّصل بالفعل اصلا وانّما يتّصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت
بك واما المنصوبة فقد يتّصل بالحرف نحو انّي وانّك وكذا اخواته
وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك
والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على ما سيجيء بعد
لا يقال انّ اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتوا
وهو علامة الفعل والحال انّ اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة
لانا نقول لا نسلم انّ ما اتّصل بها من حروف ضماير مسندة هي اليها بل هي
حروف لا محلّ لها من الاعراب كالكاف في اياك وذاك وارأيتك والتاء
في انت وانّما كان اسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدا لانّها لو كانت
ضماير لفاعليها لوجب ان يكون اسنادها جميعها اليها كما في الافعال واذا كانوا

يقولون

يقولون يا هؤلاء هلمّ ويا قوم صه ونحوهما ولا شكّ انّ اسنادهما الى ما يستكنّ
فيهما كذلك كانوا مسندتان الى ضمير مستكن وانّما الحق الواو في هاتوا ايذانا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث وفي
قوله تعالى واسرّوا النجوى الذين ظلموا على احد التأويلات الثلث
ومنها لحوق تاء التأنيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانّها
يختصّ بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا يكون الّا بالفعل نحو ضربت
ونعمت وبئست وانّما اختصّ المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل
الفعل وخفّة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة المفتوح
الآخر ويسمّى الماضي والماضي هو الدّال على اقتران حدث بزمان قبل
زمانك وهو مبنيّ على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انّه فعل والاصل في الافعال
البناء لانّ المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة مفقودة فيها فبالحري ان يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه
على الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم
وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قائم
ففضل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه بوجه من الوجوه والحاصل

ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي
لما كان مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي
هو السكون الى الحركة. والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء
وانما اخترت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال نحو دعا
ورمى والاصل دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا الفا والالف لا تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت وضربنا وضربن وانما السكون عند
لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة
اعني الفعل وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما يجيء واما الضم ففي واو الضمير
نحو ضربوا لان الواو اذا كانت ساكنة فما قبلها مضموم ابدا قوله والتاء انما
يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع وانما اعقبت هذه الزوائد على اول المضارع
لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده
او عنه مع غيره او عن الغائب او عن المخاطب طلبوا امورا تدل على المضارعة
وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة



حروف المد واللين لكثرة دورانها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها وعن
بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فلم تواتهم لامتناع الابتداء بها واختصوا
بالمتكلم بالاخفى ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاستثقال
لان الواو ربما يقع واوا اصلا فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو
العاطفة لادى الى اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب فعوضوا
عنها التاء لانها التاء كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث
ووجاه وجعلوها للمخاطب والتانيث لكونها علما للمخاطبة والتانيث في الماضي
ولم يمكن الفرق بينهما باسكانها في احد الموضعين لوقوعها اولا ولا بخلاف الماضي
ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني
للمفعول كقولك تفتح وتعلم ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة
من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم
يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم
والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا ثالثا يزاد في اول الفعل فوجدوا
اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي او
ولانها اقرب الحروف شبها من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم

كما انّها مدّة في الحال فان قلت فلم اختصّوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة
دون الماضي قلنا لانّ الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجرّدة والزمان
الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق
واللاحقة للّاحق قوله ويسمّى المضارع وانّما سمّي المضارع مضارعا
لانّه يضارع الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال
امّا اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه
نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج وامّا المعنى فمن وجوه احدها انّه شايع
فيتخصّص اعني انّه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثمّ يختصّ باحدهما بدخول
اللام او السين او سوف كما انّ اسم الجنس شايع في امّته ثمّ يختصّ بواحد
بعينه بدخول اللام العهد وثانيها انّه بذلك قد شابه الاسم في كونه
صالحا للفاعليّة والمفعوليّة والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
احد العوامل وثالثها انّه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه
ورابعها مبادرة الفهم في كلّ واحد منهما في اسم الفاعل والفعل المضارع
الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلّ وزيد يصلّي وامّا الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه نحو زيد قايم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كلّ واحد منهما



نحو انّ زيدا القايم وانّ زيدا ليقوم فلمّا اشبه بهذه الانواع عن الفعل الاسم من
هذه الوجوه سمّي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوّض الجزم مكان
الجرّ على ما سنبيّنه في موضعه قوله فاذا دخلت عليه لام الابتداء خلّص
للحال يعني اللام في قولك انّ زيدا ليفعل مخلّصة للحال فان قلت اذا كانت
اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج
حيّا وفي قوله ولسوف يعطيك قلنا انّ اللام يفيد التاكيد والحال وفي
الآيتين قد تجرّد لمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف في الله فانّه يفيد
التعريف مع انّه عوض عن همزة اله ثمّ تجرّد في النداء للتعويض مضمحلّا
عنه معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع انّ الجمع بين حرف التعريف
وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف
الآخر ويسمّى الامر نحو انصر وكذلك كلّ ما كان مشتقّا على طريقة افعل
نحو عد وجرّب وحاسب اعلم انّ صيغة الامر للحاضر تؤخذ
من المستقبل لا مخالفة بين صيغتيهما الّا انّك تحذف الزايد ثمّ تنظر بعد ذلك
ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحرّكا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تجرّب جرّب

جرّب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة افعل
اي يشتق من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم
اهل تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل تكرم تؤكرم بالهمزة لكون
ماضيه على اكرم فجاء بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس
بين الامر المجرد من الثلاثي وبينه من المزيد فيه واما حذفوا الهمزة
من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد
حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر
موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال
البناء على ما سبقت اليه الاشارة والاصل في البناء السكون وانما
اعرب منها ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول المشابهة
بينه وبين الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه
من الوجوه فالظاهر ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه
معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في الغايب ليفعل وعلى
ذلك قراءة النبي عم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سنتهم
في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا
اي عن ذلك



بذلك عن وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل
فابتدئ بها واصحابنا ذكروا ان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع
وجود حرف المضارعة فاذا دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة
سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا فلهذا
كان قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف
المضارعة محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون
الاعراب منتفيا وهو المطلوب والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم
ولا فعل والحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف وصل وروابط
تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية والعبرة بمفهوماتها على الانفراد
يرى ان معنى في مثلا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين الكلمتين وعلى
هذا ساير الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى الاستعلاء والى
على الانتهاء وهذه كلها معان لا تحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول
ان هذه الحروف قد تدل على المعاني المذكورة نحو ما ذكرت ولكن عند
انحيازها الى الاسماء والافعال لا يدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح
ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا ساير الحروف فهذا

اي من قبيل قراءة الكتاب من اوله الى اخره

معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد
عرفت أن كلا من هذه الاقسام الثلاثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا تألف
منها اسمان او اسم وفعل وافاد استميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام
انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد وهو
والاسناد في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه
الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد
بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين
حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال
وانما هي عند انضمامها الى الاسم او الفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد
بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والتشخص والفعل
هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد حصل بينهما لا محالة وكذلك
بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد
لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد ان يكون فعلا
او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك في تاويل مواخيك وعمرو
غلامك في تاويل مملوكك فمن هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرايط
احديها

15

احديها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قايم واقوم والثانية كون التاليف
من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف على وجه الاسناد
لا على وجه التعداد والاضافة والتقييد اعني التوصيف او غير ذلك نحو غلام زيد
او غلام زيد او الرجل الذاهب فقوله اذا تالف اشارة الى الشريطة الاولى
فقد احترز بها عن افراد الكلمة وقوله اسمين او اسم وفعل اشارة الى الشريطة
الثانية وقد احترز بها عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله
وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز بها عن التعداد
والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق
عليه الكلام بالترادف بين النحويين قوله والجمل اربع قد عرفت
ان الكلام والجمل لا يتاتى بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه
اما ان لم يعرض لهما ما يسلب عنهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما
الى الجملة الاخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية
نحو ان ياتني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا
والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم او قايم زيد والاول اما

افراد الضمير بناء على ان الكلام والجملة في معنى واحد فنقول في دليل انحصارها في الاربعة

اي الكلام الذي عرض للمسند والمسند اليه فيه ما يسلب عنهما صلاحية السكوت عليهما فان الشرطية عرضت لـ ياتني زيد فسلبت عنهما صلاحية السكوت عليهما واحوجتهما الى الجملة الاخرى

ان يكون المسند ظرفا او ما جرى مجراه اولا والثاني هو الجملة
الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزايدان وهيهات الامر وغير ذلك
والاول هو الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم
عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم
مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدتها ظرفية قلنا الجواب عن هذا
مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني ساد مسد الفعل لا يخ
من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا والموصول
والموصوف وذي الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد
والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا
لان الظرف ههنا النيابة عن الفعل يعمل عمله لا سيما وقد تقوي
بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار
اخوه ومررت برجل في كه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وا في
الدار اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد
على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخ من ان يكون حدثا او غير حدث
والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء
والظرف المقدم

١٦

والظرف المقدم يحتمل لضمير هو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية
نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم
ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية
مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال
اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش منا في المثليين اعني في
اعمال الظروف واعمال الصفات من غير اعتماد وهذا اذا كان الاسم
الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية
عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج
وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض
خاشعة لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته
ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند الخليل لا فرق بينه
الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء
وهو الاقرب الى القياس واذا تلخص هذا فنقول قولهم عندي مال جملة
ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان
الخبر هو الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتدا او جملة عندهم لكونه متولا

ودتم قال المقدر اسم الفاعل وهو مختار ابن مالك بناء على ان اصل الخبر الافراد وان تقدير الاسم صالح بجميع المواضع بخلاف تقدير الفعل فانه قد يكون موضع يكون تقدير الفعل ممتنعا نحو اما عندك فزيد وجئت فاذا عندك زيد واورد دليلا على ان الفعل مقدر بقوله

بالفعل نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول
نحو في الدار زيد والصلة لا يكون الا جملة وعلى المذهبين فالاشتهار
للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الظرف الثاني جملة ظرفية بلا شبهة
وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا اعلم ان الجمل
كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائمة هي في
مقامه وهو المعنى من قوله فتكتسي اعرابه وذلك بحكم الاستقراء في
ستة مواضع احدها خبر المبتدا وذلك نحو زيد ذهب اخوه وزيد ابوه
ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار فقولنا
في الدار جملة عند اصحابنا البصرة مستقر على ما ذكرناه اتفاقا وعند
الكوفيين مفرد لان التقدير فيه مستقر عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو ان زيدا
ذهب ابوه وبلغني ان عمروا قد ذهب ابوه وكان عمروا غلامه يسر وجاءني
زيد لكن عمروا لم يجيء وليت زيدا ان تاته يكرمك ولعل زيدا في الدار
وثالثها الخبر في باب كان زيد قام ابوه او ابوه قائم وان تعطه يشكرك
او امامك بكر فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني
في باب



في باب حسبت نحو زيدا قام ابوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلاثة حكم خبر المبتدا
وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجل كريمة ابوه او ابوه كريم وان تراه يعجبك
حسنه او في حسبه شرف والجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين
الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا انشائيا كالفعل
فموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغنائها صاحبها
عنها وثبوتها في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا لم تتحد بصاحبها اتحاد
الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تؤكد وشبه الاشتباك بينهما بحرف
الحال بصاحبها ربط وذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفردا فلدلالة الاعراب لفظا
على نسبة وتعلق بينهما معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق اخر ثم ان
الحال اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال فلحوقها اما الاصل فهو ان تكون صفة
منتقلة دالة على الحدث والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا
فلا ينحرف بها عن ذلك الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل منتقلا لفظا
بدون حرف نفي فلا يكاد ان يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في اللفظ الغالب
وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سيقت
هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها

بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها بتوسط ما يدل على الربط
بينها وبين صاحبها تحقيقي واذا تمهد هذا فنقول اما الجملة الاسمية فحقها
ان تقدر بما يدل على الربط وهو الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع
لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اي التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية
في الامر العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاء زيد وغلامه راكب
وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه
والقول الثاني ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى
هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو وههنا لانحرافها
عن اصل الحال وعن شبهها في الاستعمال جميعا او وجب اللهم الا ان يكون
الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب
فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها
بل جرت مجراه في المعنى وتخلل الفاصل ههنا كتخلل بين العصا ولحائها
واما الفعلية فلا يخلو فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى في
وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا
لغيره فان كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان



مثبتا فهو وارد على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو جاءني الامير يقاد الجنائب
بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لوروده على اصل الحال دون
نهجه في الاستعمال فلا يجب الواو نحو جاءني زيد لا يركب او لا يركب وان كان
ماضيا فكذلك يسوغ الامران لانحرافه عن نهجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة
او مقدرة مثبتا وكذلك من حروف النفي منفيا نحو جاءني زيد قد ركب وقوله تعالى
او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وعلى هذا قولك كنت ولسعي زيد
كذا ما كان في معنى السلبي اما الظرفية فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا
في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير الواو البتة
لانحطاطها في رتبة المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه الاشارة
وذلك نحو جاءني زيد على فرس واما الثاني فيجوز فيه الواو وتركه نحو جاءني
زيد وعلى كتفه سيف وذلك لما تجاذبها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا
ومعنى واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان
تسأل يعطي على الحال بل لو اريد ذلك تجعل الجملة الشرطية خبرا من ضمير ما اريد
الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعطك فيكون الواقع موقع الحال هو
الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتقدرها بغير

بالحرف المقتضي لصدر الكلام لانكا ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك
فضل قوة وزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم ايه
عن الخبر يعرف الي نفسه مما وقع بعده مما فيه ادني صلوح لذلك فكذا الموصوف
لما بينه وبين الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتي انهما
قد جعلا كشيء واحد في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها
جدا ولذلك سموها قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها
في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة
بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك
الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك
الواو مستمر فيه نحو آتيك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفي ان النقيضين
من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان علي معني الشرط بل يتحولان الي
معني التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله تعالى ءانذرتهم ام
لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو
نحو آتيك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس بالشرط
حقيقة وقد ذكر ابن جني في مسائل العشرين بان الواو ههنا للعطف دون الحال

والمعطوف



والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تأتني وان لم تهني
وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه فان
الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معني الشرط
واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة علي الاستقبال واذا جاز وقوع
الشرطين المتناقضين حالا بخلعهما عن معني الشرطية فليجز في الواحد
علي ان قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع
اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال علي ضرب من التأويل ومنه
مسئلة الكتاب وهي مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا
كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم
ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع
وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف ان الجملة
فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر هي كالمتشعبة عن هذه
منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابوه او ابوه
شريف او انه تائه يكرمك او عنده مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل
شرف حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم علي قياس

ماتقدم فيجمع هذه المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد
اذا كانت خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة
للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان
والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب
لان المراد بالجملة في هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا تكون
في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان
والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا
اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في هذه المواضع هو المصدر
حقيقة دون الجملة قوله فيكون فيها ضمير عايد الى الاسم الاول
والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر لانه لولا ذلك
لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تقع خبرا او صفة
او حالا فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش
قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى
هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
الجملتين غير واقع موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاول فلان الحال
المجردة

المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال
بحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة
الواقعة خبرا له لا تكون واقعة موقع المفرد والحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة
موقع المفرد انما هي الواقعة موقعه في هذه المواقع الستة ولا يلزم من
هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم ان
السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير هو جريها مجرى الظرف لانعقاد
المشابهة بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان
المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عايد الى ما تقدم فكذا
ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ان فانما جاز اخلاؤها
عن الضمير بل وجب لانها عبارة عما كنى عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى
فجرى مجرى قولك زيد ابوك في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما
يصل بينهما قوله وسترى ذلك وعلى هذه الاشياء الستة لا تفصيل
وقوع الجملة هناك اذ ليس في الكتاب موضع بيان ولا لائق به وهذا الذي بسط
من عذري في بسط الكلام في هذا المواضع وقد نبهت ههنا على رموز خلا

عنها الاصل المستحب منه قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل

انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل

عن حجته اذا بين الا يرى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب

لم يعرف اتعجب انت من حسن زيد ام ناف للاحسان عنه ام مستفهم

عما هو الحسن منه من الاوصاف او الاعضاء واذا نصبت زيدا تبين

ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان

واذا اجررت مع رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه

مأخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب

لازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب للاختلاف في اخر الكلمة دون

اولها واوسطها لان الاعراب علم احوال الكلم ولا يجئ المصير الحال

الا بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب باختلاف آخر الكلمة

وانما قيد آخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن

الاختلاف في آخر من بنحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابنك

ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحروف لاحظ

لها من الاعراب وانما الحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين

قوله

قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية

والجمع على حدها لا يخ من ان يكون صحيح الآخر او معتلا فالاول يختلف لفظا

بحركة في الاحوال الثلاث نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني

فلا يخ من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا اختلف تقديري

لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا ورائيت عصا ومررت بعصا

والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة

في آخر الكلمة ولهذا ذلك لما انقلب الواو والياء الفا في عصا ورحي

واعراب المبني محلي لا تقدير فيه للحركة وقد سبق الفرق بين

المحلي والتقديري وان كان ياء نظر فان كان متحركا ما قبلها كالقاضي

كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة والكسرة

على الياء المتحركة ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة

فلافتضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرها وكسرة

ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه عن الفتحة وذلك نحو

جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورائيت القاضي وان كان ما قبلها

ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورائيت

ظبيا ومررت بظبي وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو
جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة ان تتطرف واو ما قبلها
حركة وقلبهم واو دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحققه

قوله واصل الاعراب ان يكون بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت
دلائل الاعراب اولا ولاجل ذلك تراهم لا يعدلون بها الى الحرف الا عن ضرورة
وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة واعلم اولا انها
اسماء محذوفة الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل ابوان
فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا
الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المتشبث
وغير المتشبث والحذف بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه
الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاما فاذا اضيفت الى
غير ياء المتكلم قد زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن اذ التضمن
هو للمضاف اليه وقد صرح به فرد ما حذف منها لاجل الثقل وافرد والمحذوف
فلم تيأت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها
ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها

بل جعلوا

بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما وعدوه من ان اعراب التثنية والجمع
على حدها بالحروف على ما سيجيء فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف
ايقاعا للانس بها واستقامة للطبايع الى قاعدة الاعراب بالحروف في
التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمتوحشين بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا
هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد فناسبت
التثنية في كونها فرعا للواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت
بابيه ولهم في هذا التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة الواو في
الاحوال الثلث واتبعوا ما حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء ثم
سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب
في الجر وكما في الميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في
حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم
ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء كما ذكرنا ففيها النقل في
حال الرفع والقلب حال النصب والقلب والنقل حال الجر وذكر جدي في
تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى

والمفرد على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف
لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل
اعراب الواحد والمفرد بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين
عليه بشطر بالحروف الزائد على الحركة بشطر واختصوا هذه الستة
دون ساير المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطردت
الى الاصل في التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يديان الا في
يقول في الواحد يدي ومن العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء
مضافة بالحركة مثلها بالحركة مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد
فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنوه وهنيه لغتان مشهورتان
وكذلك حموه وحمو وفوه وفم وفي الحديث من تعزى بعزاء
الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك
من المئزر وفي كلامهم تيزن فاني حمها وجارتها اليهم وفي الحديث
الا حمو الموت وقولهم يصبح الضمان وفي البحر فمه وفي فمي ماء وهل
ينطق من في فيه ماء واصل فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسي
كما حذفوا احرف العلة لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم
اسم

اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجيهما
فلما اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء
مقصورة فتقول اباه في احوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابو حنيفة رحمه الله لا و
لو رماه بابا قبيس وارد على هذا ثم اعلم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى
ياء المتكلم لم يرد حرف العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي
ولما لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت فقيل في وقد
جاء فمي كما جاء فم واما ذو فانها لا تضاف الا الى الاسماء الاجناس على ما
سيجيء ونحو ابار ذوي ارومتها ذوو وما شناذ والثاني في التثنية والجمع
المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف
فرع على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت
التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة
والاحوال ستة واختص واحد بهذا او واحد بذلك واشتركا في واحدة
ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية
اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف

التثنية والالف اخف من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال
والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعلا متين للرفع لان الواو هي اخت الضمة
فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت
بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية
علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في
ذلك من وقوع الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة
اذ المناسبة انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم
اولى من اشتراك الرفع والجر في الحكم ولما جعلا اعني الالف والواو علامة
الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة
وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتح لخفتها
اولى بالتثنية لما لم يبق للنصب علامة فيهما حملوه على الجر دون
الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل
على القبيلتين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لاسيما في التثنية
والجمع المخصوصين بالاسماء والثاني انه ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه
اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التاخي

ما ليس

ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام
بدونها بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا ومررت
بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان النصب الى الجر
اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من
اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم
اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام لأجل الاعراب ام
نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب
فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي هي بمنزلة الدال وفيه
اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب
في زيدا او المجرور من زيد واما النون فيهما وهي عوض عن الحركة والتنوين اللذين
في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد
فاي حاجة تدعو الى زيادة النون بدلا من الحركة قلنا ليس معنى قولنا الالف
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية فهي هذه الحروف دليل على
اختصاص الحركة بحال دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا
من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب واما فتحوا نون الجمع

وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت البيت الغنية فقد
حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا ان الصيغتين قد تتحدان في بعض
الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثمه الا باختلاف الحركة نونيهما
نحو المرامين والمعليين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون
التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون
ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل
في تحريك الساكن الكسرة لان حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء فاوثر
لها ما هو ابعد الحركات من المعربات وهي الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل على
النوعين من المعربات وهما الاسم غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف
اختيها فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل ثم فتح
نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم نون الجمع لثقل الضمة ووجه آخر هو ان
نون التثنية انما وقعت بعد الالف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل
فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسورة
ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة
الى الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب

المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا
والفه منقلبة من الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى
في جميع احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه مشبه بالى
وعلى للزومه الاضافة كلزومهما ما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت
الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك في الاحوال الثلث
وكلاهما في الرفع اذ لا حظ لالى وعلى في الرفع فيحمل كلا عليهما فتقول
في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى
وعلى لانهم لما راوا الى وعلى يفتقران الى ما يدخلان عليه وراوا الضمير المجرور
يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون منفردا به فلما دخلت الى وعلى
على الضمير المجرور كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في
وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصار كالاسم الواحد في ان
احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج
مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه لان المظهر غير محتاج
الى ما يتصل به اصبوا ان ينصبوا علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج
فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا في آخر الكلمة وانما

توجد كثيرا في اوسطها كسيّد وميّت وذيلٍ وغيبٍ ونحو ذلك واذا
لم يوجد مع الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد
قد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على الضمير قلنا نعم لكن قد امكن
ههنا نصب العلامة ففعلوا لان الميسور لا يسقط بالمعسور
والوجه الثاني وهو ما ذكره المتأخرون وذلك لان كلا اسم مفرد
اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند
الاضافة الى المظهر حكم اسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين
حقهما وانما ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل
والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع
الاصل وهذا معنى **قوله** واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا
لفظا يعني كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك
لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان حكم كلا ليس
حكم العصا خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة
عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب
بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل
انها



انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي حال الجر والنصب يكتب بالياء لقربها بعوض
الى الياء في حالتين **قوله** ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع قد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية
والجمع السالم واما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع
وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم تعم فيه العلة التي اوجبت
الحكم هناك فلهذا نظايره لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لما منع
الجر لشبه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام
الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما
فمن بعد ان شاء الله تعالى **قوله** ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في
تفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما
عوضوا عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام
معتقب الاعراب لان هذه الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف تنوب مناب الحركة فوجدوا اولى
الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن
زيادتها ههنا لمكان الضماير فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون

وبعدها اوجبت كونها على وجه واحد
ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير

فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستوثر بها ثم حذفوا النون
في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم
كما حملوا النصب على الجر في الاسم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل
هما يفعلان ولم يفعلا ولن تفعلا وكذا البواقي ثم انهم اجروا حروف
المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها
في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها مشبهة الحركات من حيث
انها مركبة منها على قول بعض النحويين فالحركات ماخوذة منها
على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة بينهما وايضا الحركات
لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل
لم يغزو ولم يرم ولم يخش فاثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة
عليها وتثبت الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها من الحركة
وهذا الحكم اعني حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ
وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله والاسماء على ضربين
لما كان المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العامل لفظا او تقديرا
كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا



لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو
مبني عليه ثم المعرب على ضربين منصرف انما جعل التنوين علامة ... قوله
الاعرب الانصراف لان اولى الحرف بالزيادة للعلامة حروف المد
واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد
والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين قوله وغير المنصرف
وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين هو
ان غير المنصرف لما شابه الفعل قصدوا ان يمنعوه ايا ما لموجب الشبه
ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه
بالاسم فقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة
والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بتبعية التنوين
انهم لما امنوا بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم
منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اثروا
مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني
هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان
الاعراب فهذا النبأ لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن

ومنع بعض وجوه الاعراب وهو الاثر والواو على مع فقالوا منع
الجر والتنوين قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب
الكتاب وقد قيل انه تسامح عنه في العبارة لان الفتح من القاب
البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع
الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان النصب
ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها معتبرا بالدلالة على المفعولية
واذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فتحة دالة على معنى مخصوص
من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رايت
احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه النصب يلي حركة
قامت مقام اختها ونابت عنها العلة اوجبت ذلك فلما لم
يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان
في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر
اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا قوله والاسباب
المانعة من الصرف تسعة اعلم انما منع الاسم الصرف بهذه الاسباب
لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر
على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان للاول وفرع
على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لمجيئه في الاسم
العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته اذا متقدمة
على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة
الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف
لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن
المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه
من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف
والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الالفي التانيث
من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع
في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف
وانما منع الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع
من جهة الاشتقاق والافادة وهذا الاسم قد دخله الفرعية من جهتين
واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب

الواحد متمايلا بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع
فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع
فيه اثنان يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف قوله وما
وجد ذلك فيه احد عشر اسما جمعه حالة التنكير لاجتماع السببين
منع الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او
وجد منكر وراء التعريف واما افعل صفة فللوصفية والوزن
الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم فاما فعلان الذي
مونثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين لالفي
التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون ههنا
زيادتان معا كما ان الالفين كذلك ثم وان مونث ما فيه الالف
والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه
الف التانيث مخالف لانثه لمونثه نحو احمر وحمراء وان التاء
التانيث لا تجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا تجتمع مع الالفين
فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة بهذا اذا كان فعلان فعلى اما
اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان
وعريانة.



وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين حيث
كان مونثه من لفظه ودخلته التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد عرض له
بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة
كما تمنع من الحذف واما المعدول ففي احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع
ومربع الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة
ثلاثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة فيها لعدم افتراق
الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت
على المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة في المعدول عنها بدليل صرفهم
مررت بنسوة اربع بصرفه حيث كانت عارضة فبالحري ان لا تؤثر فيها
لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية
قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال واربع نسوة فالتوصيف
بها ليس بتوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد
بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا
فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الاشتراك لا تقول ثلاث رجال

وانما تقول رجال ثلاث فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا
اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة يعني ثلثة
بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت
بنسوة اربع اربع غير منصرفين للوصفية ووزن الفعل قلنا
ان الوصفية قد لزمت عند التكرر فلا يلزم في كل واحد منهما وحده
فبالحري ان ينصرف واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل
الصرف ومنعه هو الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان والاثنان
فانه اسم مفرد وقد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم
بعضهم ان العدل تحقق فيه بمعنى الانتقال عن صيغة الى صيغة
اخرى وعن الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي
لما ذكرناه من عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة ثلثة في المعنى
واما ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف
اسما كان او صفة لان الف التانيث فيه قامت مقام السببين
اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث
لم يكن في الكلام حبل ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه
جري

جرى مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث
ولزومه فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة فما لها لم
تنزل منزلة سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون
الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد
الحروف من الكلمة وعلامة التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي
الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا
للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعلت الهمزة
منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحاري
فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى لانكسار ما قبلها ثم
جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء الثانية منقلبة
عن الهمزة كما في ياء خطية لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا
النحو صحاري على مثال مجاريع كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة
شايع كثير فان قلت اذا كان علامة التانيث هي الثانية والاولى
ليست بشيء من افادة التانيث قلنا انما عبروا عن هذين الالفين
بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر

وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه
قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به
سبب آخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى ما هو
كالتكرار له او تكرره على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع
آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم وساير الجموع
الذي ليس على زنتهما واحد مبني عليهما والى هذا اشار المصنف حيث
قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك
لانهما جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم
فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح لمشابهتها
اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى قوله
فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف
هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع فاشبه الآحاد نحو كراهية
وطواعية قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع
والجر ونونت الاسم نحو جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء
من مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء



في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يبدع الداع والكبير المتعال فلما
كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان باب سيد وميت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز
الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم من
مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرفت واما في المنصوب
فلم تحذف لانك تقول سال الوادي ومررت بالوادي ولا تقول
قطعت الواد بل الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب
فتجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون
للتنوين اليه سبيل قوله وستة حالة التعريف وانما انصرف
الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية فاذا زالت العلمية
لم يبق العجمة سببا لكونها مشروطة بالعلمية في التاثير في منع الصرف
فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا عرب
التعريب في حال العلمية كان ذلك فرعية اذ لم يكن الاسم متمحضا
لهم واما العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف نحو لجام وفرند
وان سمي به العرب لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوها

فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في ساير الاسماء فلم
يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان
فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر
صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس
بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين
وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل
لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا على الفعل كان
بمنزلة المختص فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بيضرب
في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر و
وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال
عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان يكون كل واحد منهما مستعملا نكرة وليس شيء في النكرة يسمى
عمر واما زفر في قوله يابى الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة كزفر
وليس بمعدول فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذ هب في هذا الى انه لما
لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر

وكذا المؤنث

وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما
ولن يكون لازما بالتاء الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان
التسمية تمنع الحذف فتوجب لزوم التاء ولا اعتبار للزوم في الصفات
المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ تسلمية مكان سليمة
وهو الصواب ولعله سليمة وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا
اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني حرفا نحو معدي كرب وبعلبك
فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين
اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وبيت
بعد ويجوز في نحو معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا
ويجوز في الثاني اذا كان الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا
فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال الثلاثة قوله وكل ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر فانه لا ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية
ووزن الفعل واذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف

عند الاخفش حجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان
في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به زال الوصفية
فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية
زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر
ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله عن سبب صرف اربع في مررت
بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال لكن في الاصل اسما منصرفا
والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد
التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف
التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من
الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر واما فعلان
فعلى فكاحمد حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف
لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير فان
نكر ثم لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن الاخفش كما ينصرف احمر في
قوله بعد التنكير اذ المشابهة بالاعجمي بمنزلة السببين واذا كان الامر
على

على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة
الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان
ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما في
في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله **قوله** والثلاثي الساكن
الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما
التعريف والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف
فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيهما قاومت مقام احد السببين فصرفت
لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة
الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح
المرسلين وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث
من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث
والعجمة فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب
فبقي اثنان واما المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي
نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ودليل
على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى جبلي جبلي

وحبلوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو حباري الا الحذف نحو حباري
ولم يقولوا احباروي لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزي
بمنزلة حباري فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل
الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم
مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امرأة وان سميت به رجلا صرفته لان
الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع
الصرف ما لم يكن فيه للتأنيث بخلاف الحرف الرابع في اسم امرأة
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التأنيث فلهذا لم ترد التاء في رباعي
في التصغير نحو عقيرب والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول في
التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان ما هذا على ثلث مرات الاولى
ما فيه التاء لانه يمنع الصرف سميت به رجلا او امرأة والثانية ما زاد
على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد
ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل تسمية المذكر به الا ترى ان
كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة
للمتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم امرأة لنقصانه

عن التاء

عن التاء بدرجتين     ونحو حذام فيه مباحث اعلم ان فعال في كلامهم
على ثلثة انحاء فالاول التي في الامر نحو نزال وتراك وهو قياس
في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر
عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على
الكسر دون السكون فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال هذه مؤنثة
بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في
الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزل وانث الفعل لقصد
تأنيث الفعل كما انث الفعل لتأنيث الفاعل في ضربت هند وفائدة
تأنيث الفعل التأكيد والمبالغة كأنه على معنى انزل ثلث مرات
فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا دالا على
قصد تكرير الفعل وجمعه ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله
تعالى رب ارجعون في ان المعنى رب ارجعني ارجعني
ارجعني ارجعني ونظيره القيا في نار جهنم والمعنى الق الق
قال فلما عدل عن انزل الى نزال استعمل في الكلام مؤنثا والثانية
ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن علم فاعل كحذام وقطام

فانهما قد عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وهو ايضا علم الا انه علم من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المعتبر لما ثبت انه لا يوثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي انشد اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام وهو للجشم ابن نجبا ضعيف في امرأة حذام وقيل انه لامرأة من العرب والثالثة فعال التي تختص ثالثة كلمة فعال التي في معنى الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في السعة نحو جائتني لكاع الا ان تجعل لكاع علما لامرأة ثم تعدل عنه هذا قال عبد القاهر وانما

اختص

اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء واشباه هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة قوله واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر تبع للتنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة ودخول الالف واللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير محل واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره بهما لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها ليلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان

لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين
لان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان
النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا
فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل
الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا
فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل بالاسم
واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني
نوعان لازم وعارض واعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة
لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة
ما بينه وبين ما لا تمكن له فيه اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني
اما ان لم يكن له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم
والثاني هو المبني العارض وتعريف المصنف اللازم بانه الذي يتضمن
معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجه لفظه طردا وعكسا لان
المبني المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصدر من المركب
والمجز يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما



الافعال نحو هيهات وشتان لا تشبه الحرف ولا يتضمن معناه وهي من المبني
اللازم قوله كاين ومتى وكيف انما بنيت اين لتضمنه اما معنى حرف
الاستفهام او المجازات لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت
افي الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت اين
تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس
في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال
كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج
فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا
وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان
معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة قوله وما اشبهه
كالذي والتي شبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة
توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بنيت اين وكيف على الحركة دون الاصل
في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتح لخفتها
قوله والعارض خمسة اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم على
الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او لا

في حال النصب او الرفع واما خروج الياء من المثنى وكلاهما خلاف
الاصل فبني على الكسر ابقاء على المثنى والياء واما المنادى المفرد المعرفة
فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما وقع موقعه
الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة
لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو عريق
في البناء وانما بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح للالتباس الحركة
الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر للالتباس
بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم
يبن المنادى النكرة لانها لم تقع موقع كاف الخطاب اذ المراد واحد
غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء
لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع
مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما
بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار وبني
على الحركة لعروض البناء وعلى الفتحة ليناسب عمل لا عمل ان وهو النصب
واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله من الكلمة منزلة الصدر

من عجزها

من عجزها والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح
لخفته المطلوبة على الخصوص ههنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا القدر حيث
لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو حينئذ من قبل
فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة
مقدرا فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه
نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلا يتضمن
المضاف معناها وانما بني على الضمة جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات
وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان حال الاضافة نحو قبل هذا
ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر اتقاء عن المخالفة بين الحركة الاعرابية
والبنائية **قوله** والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام وقد
سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب
فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة
فما بني منها مبني بناء عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن
وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد
ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما صحح

القود تنبيهاً على انّ اصله ان يُعرب وانما بُني عند لحوق نون التاكيد
ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك
فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم انّ هذه الكلمات منها ما يعمل
ويعمل فيه واعلم انّ الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية
الى اربعة اقسام لانها لا يخ اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو
واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة
ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير
المتمكنة الا ما تضمن منها حرف الجزاء واما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا
فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولا فيها وهذا
القسم قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول
فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة
في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته
فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة
وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول انه لا يعمل الجر الا انه
ينصب

ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون ولا يقال العلم لا يقع اضافته البتة ولا نصب
التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير فيقرب من التاويل فيصح
اضافته اذ ذاك فهذا الذي غرّ المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لانّ
من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو حذامِ او قاطبة فانه لا يجر
المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة معنى ان غير اي الاسماء المتضمنة معنى ان
تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن معنى الحرف نحو من تضرب اضرب
وكذا اخواته الا ايّا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما انه اذا
بانّ الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل في الافعال
البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض وعلى
ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره قوله
والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب
هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في
الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم بهذا انّ
تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغير ما اوجب الاسم المتمكن

سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية والمفعولية او ما يشبههما او ما جرى
مجراهما والاضافة ونحوها وهذه معان معقولة تستدعي نصب علامة
يستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر
دلائل عليها وسموا تلك المعاني المقتضية للاعراب والاشياء التي
تعلقها بسبب حدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل
بالاسم كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه
حيث وجدوه اوفر حظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع
الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع
بنفسه موقعه لكن معنا ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث وجدوه كان
النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد انحط
عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه
حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعته الاسم مقتضية
للاعراب والمعنى الذي هو به اوفر حظا من المضارعة اعني وقوعه موقع
الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان
واخواته عوامل النصب والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسم او شبهه اعني
ان

ان واخواته عوامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون
آخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه تحدث المعنى المقتضي لكون
آخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله** والعامل ضربان هذا غني عن الشرح
**قوله** لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي علة تاثيره
يريد انك اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت ان
علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت
فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت عليته اي عليته
الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية قدمنا القياسية
لاطرادها لا لخفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد
في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان
المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي
**قوله** ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا
واكثر فايدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما به
**قوله** اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب تنبيها الى ان عمل الفعل مقصور

على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما
ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على
الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع
الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما
اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما
وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء
في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن
متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الا
اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن
الى المسند اليه وذلك هو الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب
في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا
وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند الفعل اليه مقدما عليه
ولم يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبر ومات زيد
فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين
وقولهم



وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بمناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع
اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب
زيد عمرو قوله فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر
نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه
الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن
وضربت واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير
لازم كالمنوي في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو
ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على
ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو
على ضربين لان المفعول الثاني لا يخ من ان يصح حمله على الاول او لا
يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني
نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار هنا على احد المفعولين نحو اعطيت
زيدا ولا تذكر ما اعطيته درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت
عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما تفعل ذلك ليفيد به نوعا من المبالغة
والتوكيد ايذانا بانه معطي على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز

الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيداً او منطلقاً لان وضعهما على ان
تعرف الشيء على صفة فلا يجوز ان تسكت عن احدهما الفقد ما عقدت
عليه حديثك واما المفعولان معاً فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع
يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي
الى مفعولين وهما اعلمت واريت نحو اعلمت زيداً عمراً فاضلاً وقد جاز
الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت وقد تضمن اخبرت
وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت معنى اعلمت فيتعدى تعديته
قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول
ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسنداً اليه ويجعل ذكر
الفاعل نسياً منسياً وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اول
متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب
واستكرم فان اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودحرج
وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان يضم حرف المضارعة
ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد
والمزيد فيه



والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب
ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظاً لكون الفعل مسنداً اليه
مقدماً عليه ومفعول معنى كمات زيد ومات وطاب الخبر قوله ويجوز الاسناد
الى المفعول الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اياً كان سائغ
نحو اعطي زيد درهماً واعطي درهم زيداً الا انهم قالوا ان الاسناد الى
ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين
غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائماً ولا يجوز
ان يقال علم قائم زيداً وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو
الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبراً عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد
الى الثاني حيث امن الالتباس فاجاز ظن قائم زيداً لانه لا يلتبس
ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيداً في ظننت
زيداً اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على نوعين اعلم ان
المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي
لانك تقول ضربت زيداً وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيداً
وانما سمي مفعولاً به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه

ايضاً من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجيء الا لما وجد فيه الابهام
نحو طاب زيدٌ نفساً لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها
وكذا انتصب الفرس عرقاً والتمييز باب مزال عن اصله اذ الاصل في طاب
زيدٌ نفساً طابت نفسه وكذا انتصب عرقه فازيل عنه ايذاناً بضرب
من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل
وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرأس شيباً اي شيب رأسي وقد فضلت
هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال
الى الرأس وايقاع شيباً تمييزاً عنه ايذاناً بشمول الاشتعال الرأس اذ
وزان اشتعل شيب رأسي واشتعل الرأس شيباً وزان اشتعل النار
في بيتي واشتعل بيتي ناراً والفرق بينهما ظاهر لما فيها من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل وغيرها من لطائف الاعتبارات وكذا الخبر
المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى
مجريها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله
سماعي قلنا انه جعل الخبر قسيماً من معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم
ما ذكرتم قوله والعام خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على

اعلم ان للافعال

يرد السوال على عد الخبر المنصوب من المنصوبات الخاصة لاسلوبه من معمول العوامل القياسية لان المراد من قوله ومنصوبه الفعل الناصب القياسي على ان اللام للعهد بدلالة كون البحث فيها فاجاب كيف يكون جعله من معمول القياسي

يعني اذا قال اشتعل النار في بيتي يجوز ان تشتعل النار في زاوية من زوايا بيته واما اذا قال اشتعل بيتي ناراً يفهم منه جميع البيت وكذلك اشتعل الرأس شيباً واشتعل شيب الرأس



ان كل فعل لازماً كان او متعدياً مبهماً كان او غير مبهم ينصب مصدره اذا
كان في معناه نحو ذهب ذهاباً وضرب ضرباً فطاب طيباً لان في الفعل دلالة
عليه فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهماً نحو ضربت
ضرباً فانه يتناول المرة والمرتين والمراة وقد يكون مبهماً محدوداً
نحو ضربت ضربةً وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصباً
للمصدر لمصدره او لغير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني
فاما ان يكون مصدراً او غير مصدر والاول اما ان يكون ملاقياً في
الاشتقاق كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتاً فان نباتاً وان لم يكن
مصدراً انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت
جلوساً واما الثاني فكقولي ضربت سوطاً لانه اسم اقيم مقام المصدر
لانه لما كان آلة الضرب كانه مسبب وليس بمصدر لسقاطه السوط
بدليل قولهم ضربت سوطين واسواطاً ولو كان مصدراً لما ثني
وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدراً لانه ضرب
مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت على عليه لان

العامّ لا يستلزم الخاصّ بخلاف العكس نحو سطته ضربًا مثلًا الا انّ
لقايل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرًا لضربت لعدم
دلالته عليه فبالطريق ان لا ينصب به اسمًا بعين ما ذكرتم وايضًا ما ذكره
منقوض بضربت ضربةً او ضربتين فانّ ضربت لا تدلّ على الضربة
والضربتين وانّما هو الدالّ على الضرب مطلقًا **قوله** والمفعول فيه ظرفا
الزمان والمكان وانّما سمّي المفعول فيه ظرفًا لانّه محلّ الافعال فيهما تشبيهًا
بالاواني التي تحلّ الاشياء فيها وقد سمّاه الكوفيّون محلًّا لحلول الافعال
فيهما ثمّ انّ حكم ظرف الزمان كلّه مبهمه ومحدوده وحكم ظرف المكان المبهم كالجهات
الستّ وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفيّة بالفعل المذكور المقدّم سواء
كان لازمًا او متعدّيًا نحو سرت حينًا ويوم الجمعة وامامك واما المحدود من المكان
كالسوق والدار فلابدّ له من في ونحو عسل الطريق الثعلب من الشاذّ معدود
قالوا وانّما تعدّي الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان مبهمه ومحدوده ولم يتعدّ
الى جميع ضروب ظروف المكان لانّ الفعل يدلّ بصيغته على الزمان كما
يدلّ على المصدر فكما يتعدّي الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدّي الى
جميع ضروب ظروف الزمان وامّا المكان فلم يدلّ الفعل بصيغته عليه فصار
الفعل اللازم



الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الّا بواسطة الظرف وانّما
عمل في المبهم منه بنفسه لانّه اشبه الزمان من وجهين احدهما انّه مبهم غير
محصور مثله فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملًا على جميع ما يقابل
ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انّك اذا قلت قام زيد يكون مشتملًا
على كلّ زمان منذ خلق الله العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا
قلت يقوم زيد كان مشتملًا على كلّ زمان مستقبل والثاني
انّ هذه الظروف لا تتقرّر على وجه واحد لانّ الفوق يصير تحتًا
واليمين يصير شمالًا كما انّ الزمان المستقبل يصير حالًا ماضيًا فلمّا
اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب
**قوله** وعند هو ايضًا من الظروف المكانيّة وقد يستعار للزمان نحو عند
الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث عِند وعُند وعَند ولا يستعمل الّا ظرفًا فلا يقال
عندك واسع لانّه يصير خبرًا عنه وقد يدخل عليها من حروف الجرّ من
وحدها وقول العامّة ذهبت الى عنده خطاء ولا كذلك امام وخلف
لانّك تقول امامك خير من ورائك فالحاصل انّ الظروف بعضها
لازم للظرفيّة فيكون منصوبًا ابدًا نحو عند وسواء من ظروف المكان

وذات مرة من ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا كالجهات
الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله
وسط الدار بالسكون قال الشيخ جار الله العلامة الفرق
بين وسط بالسكون ووسط بالتحريك ان وسط بالسكون
يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما ولو قلت ضربت وسط رأسه اي
ضربت جزءا من رأسه لان الوسط الجزء والوسط كونه في ذلك الجزء
وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي
وسط الدار بالتحريك وقال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط
وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن وليس
بالوجه قوله واما دخلت الدار فمتوسع وذلك لان الدار محدود
حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى
انه فعل متعد نصب الدار نحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره
يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت قعودا
وجلست جلوسا ولان مقابله لازم وهو خرجت قوله والمفعول له

هو علة

هو علة الاقدام على الفعل انما علق من المنصوبات العامة لان
الافعال في نصبه مستوية الاقدام وقد شرطوا في انتصابه ان يكون
مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود وفيه
فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن ولاكرامك وخرجت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له انما ينتصب بتضمن
الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن يتصف
بهذه الصفة الا بعد هذه الشرايط وفيه فقدت فقد خرج
من هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور
دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل
هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الفعل في الوجود
لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع
اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت
مخافة الشر اراد بهذا المثال يؤذن بفوايد وهي ان المفعول له
كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب
ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو مذهب بعضهم بل يكون

عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة
الشر لان المخافة لا تكون غرضا وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة
خلافا لابن السراج **قوله** المفعول معه هو المنصوب بعد الواو
الكائنة بمعنى مع وتقديمه من المنصوبات العامة انما يستقيم على
مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور
على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدى
اليه كما عدي بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل
لانها في الاصل من حروف العطف فحقها ان لا تعمل والاخفش قائل
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقد ضعفوا
قوله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في قولك استوى
الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده
اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه
**قوله** والخامس من المنصوبات العامة الحال حقيقة الحال هي الهيئة التي
عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد

وليس من حروف العطف صح

راكبا



راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا
قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن
هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه اما ان
يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا
او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عندما يكون
العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا
الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا
زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ المعنى انبه على زيد
او اشير اليه قائما لما في ها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة
وانما قال وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال
فبالحري ان يكون الحال مقولا في جوابه **قوله** وحقها ان تكون
نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا
لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا ابيا ان لا يتطابقا اعرابا نزاعا
الى عرفهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال
جرى مجرى الصفة للفعل وكذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد

بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل اذا اجري مجري الوصف
للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره قوله فاذا اردت الحال عن النكرة
فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح
الا اذا كان النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة
بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي
كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد
الي الاحجام يوم الوغي متخوفا لحمام وقولك هل اتيك رجل راكبا
اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وفي قولك ما جاءني
رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل
راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تخاوتا لها
واطلاق القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة ما
موحشا طلل قديم وانما يصح علي مذهب الكوفيين والاخفش اما
علي مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا من طلل لاختلف العامل
في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها معني
الابتداء لانه مبتدا وعند والصواب ان يجعل حالا من المستكن

في الظرف



في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقدم
الحال عليه في شيء اذ الحال متاخرة عن ذي الحال وهو معرفة سواء علم
الاخفش فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل بفاعلية الظرف
صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا
بقديم والحاصل ان تقديم الحال علي صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا
من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد
وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت راكبا
بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة
في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التوابع ان يقع بعد
المتبوع والمجرور لا يتقدم علي الجار فكيف يتقدمه ما هو تابع له واما
ابن كيسان فاستشهد بقوله تعالي وما ارسلناك الا كافة للناس اذ
المعني وما ارسلناك الا كافة للناس وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف
في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعني وما ارسلناك الا لتكف
الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب
كافة علي المصدر اي ما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة

شاملة لهم قوله اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات من فعل اي
اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث هي تلك
الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن
الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم
المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز
بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل الا انها لا يجري على يفعل من فعله نحو
كريم لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبائع فلا يقال
للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث
بل المراد انه يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما
فسر الجريان بالموازنة ليفعل في الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا
صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج
الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا
اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل لما
دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق في الاصل دخل الاسم





على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمروا
الآن او غدا كما يقال يضرب والذي هو بمعنى الماضي فهو مضاف الى
ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمروا امس
لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل
فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله
وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
واصحابنا ذكروا بان باسطا وان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى
على الحال بدليل انك لو اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط لصح وذلك
لان الحال الماضية تحكي على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمروا امس
اعلم انه يشترط عمله الاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا للظرف الاعتماد
عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش
والكوفيين قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع
منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما
مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو
بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد

تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعاً بمضروب كما كان
مرفوعاً بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب
فاشبع ضمة الراء فنشاء منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء
مفعل من ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطي فجار على الفعل لفظاً
تقول زيد مكرم اصحابه ومعطي غلامه درهماً كما تقول يكرم ويعطي
قوله والصفة المشبهة وهي بالا يجري على يفعل اعلم ان نحو كريم
ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذلك شديد وقوي وصعب
وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت
مجراها في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباوه وشريف
حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم
اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع
اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع
فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتداء لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدا
على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه الصفات

وهي



وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديماً وكيف جاز
ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها بمعنى الحال الا يرى انك اذا قلت زيد حسن
وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل معجوداً
قبل زمانك لا يقدح في كونه حالاً كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك
زيد يعلم فنوناً من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل
نحو زيد قايم غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك
بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس
او قائماً غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى
المستقبل ولا تقول زيد حسن مريداً يحسن او حسناً قد انقطع قوله
المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدراً لان الفعل
يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل
على ان المصدر اصل والفعل مشتق لا يقوم بنفسه ومفتقر الى الاسم ولان
الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر يدل على شيء واحد
وهو الحدث فقط ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر

عن قوله امس ... فيح اليوم لم يجز حينئذ فلو كان يدل على ان الحال حال تحكيه وسببه بكافرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قائماً غلامه امس لجاز صح

... منه ان المصدر اسم ... مستغن بنفسه وعن الفعل والفعل ... صح

له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة
ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع
لابد ان يكون فيه الاصل وزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر
باعلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة
الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف
ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال
يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او فكل فعل رفع ونصب
كان لمصدره ذلك وانما قال كما تقول من ان ضرب زيد عمرا لان الفعل المصدر
بان نزل بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء نحو عجبني
ان تخرج زيد وارجوا ان يخرج وبلغني خبر ان خرج وان تخرج خير له
فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذا المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته
في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول عجبني زيدا ضربك كما
لا تقول زيدا ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر
المتعدي المضاف على خمسة اضرب الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر
المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع
معنى



معنى ولذا تحمل المعطوف عليه او الصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار
وصاحبه بالرفع مثلا ومن دق القصار الحاذق والثاني ان يضاف
الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام
الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذا امثلة الكتاب
نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم
ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد
والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان
من دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين منصوب
معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعلية نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت
انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على
العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان
اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي والكلام
فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا

واما المصدر اللازم المجرد فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل [illegible]

وهو قليل لم يجي في التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وندرته قوله
ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء الاجناس يتحمل
الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهور كله
كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك
في الفعل لان الفعل ابدا خبر او وصف جار مجرى الخبر في اقتضائه مسند
اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد احلت بخلاف المصدر فانه
اسم والاسماء كلها لا يلزمها ان تكون مسندة الى شيء واما قوله
تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء
للفاعل فالمصدر في غلبهم مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل
اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر
مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقرأ
الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه
للمصدر للفارس لا للروم ومجال الكلام في الآية فسيح غير انه يفضي

٥

الى الاطناب الممل قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول
يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف
وانما عمل الجر ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على
العمل والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان
معرفة في الاضافة المعنوية يتعرف المضاف نحو غلام زيد لانك
اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف
تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى على
قدر اللفظ فكما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة التنوين الذي
لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول
ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى واما اذا كان نكرة فلا يفيد الاضافة
الا التخصيص نحو راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع
وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه
التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب
احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتيل الطف وقد قيل ان منع الاضافة
بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتيل في الطف لكن الغالب ان تكون بمعنى

لانك اذا قلت راكبا كان شايعا
في اجناس ما يركب واذا
قلت راكب فرس [illegible]

اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها
تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضفت
بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف
اليه وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون
في مثل غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لان اللام
مقدرة ههنا كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين
ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك
لا يجوز ان يكون اللام مقدرة فاصلا بين المضاف والمضاف اليه ايضا
فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين
كما لم يحذف اذا اظهر اللام فاعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان
المضاف اليه قايم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حلا فما يخرجها عن
ان يكون في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن
لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان
بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجايز دون الواجب الا يرى انهم اعربوا
ايا مع تضمنه حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم ههنا نقضا

للغرض

للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العلة
بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه
عاملا عملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على المتعارف
في مقتضيه واري ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف
اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل
الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن
غيره للحرف لا يكون موجبا لعمل المضاف ولان المعنى من التضمن ان يكون
معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كان
معناها آتيا على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم
والمتضمن على هذا التفسير ههنا هو المضاف دون المضاف اليه لان
العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه
لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا عملا في
نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا
التضمن الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة لما
يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه

في كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف معنى
ليس الا المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف
اليه لازما على ما ذكره فان قلت فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف
فهلا بني قلنا ان الاضافة تمنع البناء في اعم الاغلب اذ البناء انما يوجب
مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك المناسبة لانها من خصائص
الاسم فلا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والنفي
بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء في مفرديهما قائمة او
نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين ينزل منه
منزلة التنوين التي هي علامة التمكن فالاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام
مقامه قوله واللفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد
الان او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال
انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب عمرو
والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان
التقدير

التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى
حسن حتى كان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف فاذا ارتفع به
الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيف
الصفة اليه ويدل ذلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جائل وشاحها
وتأنيثها في جائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين ونوني
التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف
اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
الزيادتين على اخر الكلمة ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من
حرف التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان
معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخصيص
لان تعريف المعرف محال قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك
تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست
بمحضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت
بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف لا يقال ان الخفة
المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة هنا لان التخفيف انما في الواحد

هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة
لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد
حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه
كان التقدير الحسن وجهه فلما اضفت افادت التخفيف من وجهين
وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي
هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام
لان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضارب زيد انما جاز هذا
لان هناك نونا يسقط ويعاقب المضاف اليه فيكون في الاضافة فايدة
لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انك
لا تقيد فيه خفة لفظية تشبيها بالحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز
الضارب زيد اذ لا تقيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك
والضاربي والضاربه فسايغ لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل

اذ الاصل

اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا
وانما لم يجز ان يكون الضمير في هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما
يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربك
والضاربه فسايغ لما والضاربي والضاربوني كراهة اجتماع الزيادتين
في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اجراء للباب على وتيرة الاطراد
فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضميرا مجرورا هذا ما اختاره الشيخ
جار الله العلامة وميل عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب بمنزلته في يضربني
قوله الاسم التام انما نصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه
وينتزع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد شبه
ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان راقودا في قولك
راقود خلا اسم قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين فهو مبهم
محتمل لاجناس المكيلات فنصب خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته ضارب
بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا قد تما
بنون التثنية وهما محتملان لاجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان
فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون

الجمع

وهو محتمل من اجناس للمعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلاً
ومثليه رجلاً لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا
معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم التام
ثم ان التام قد يكون زائلاً وقد يكون لازماً فالاول هو التام بالتنوين ونون
التثنية لانك تقول في راقود خلاً راقود خلٍ وفي منوان سمناً منوا سمن
واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون
درهما عشرون درهمٍ ولا عشر درهمٍ لان عشرون اسم موضوع لمضاعف عشرة
وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على تسعة
ثلث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص ثلثون بثلث مرات
عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص
واذا كان موضوعاً مع الواو والنون فممتنع ان يوجد بدون النون
فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلاً ملؤه
عسلٍ لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا
عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع
كفٍ سحاباً فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين ههنا اعني كفٍ لا ابهام
فيه



فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافاً الى كف اذ المقصود بالتمييز هو
الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع
من الجر وتوجب النصب كما منع اضافة الملء في قولك ملؤه عسلاً فان قلت
ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة وانما
يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك الملء لا يتم معنى
الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال معروف
كالزق وغيره فاذاً ان ايراده في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين
اذ العامل في التمييز هو الاسم التام مشروطاً باقتضاء التمييز لابهامه
بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروطها
باقتضاء التمييز لابهامه فلا شك ان المعنى المقتضي للتمييز ههنا هو الموضع
مضافاً الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها ويدلك على هذا انك لو جئت
بالكف منوناً غير مضاف اليه شيء لفظاً او تقديراً نحو ما لفلانٍ كفٌ مثلاً
لم تقتض التمييز البتة وايضاً انهم قد شبهوا موضع كف سحاباً بضرب زيد
عمراً فوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه المشبه لا المضاف اليه
وقال الشيخ عبد القاهر ان سحاباً قد انتصب ههنا من وجهين احدهما

ثبوت التنوين والنون الاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان
العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا
فهذا يؤدي الي اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول
مما انعقد الاجماع منهم علي رفضه الا يري انه لو ازدحم عاملان علي معمول
واحد فالعمل بالاتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان
العمل لايهما علي ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم
التام ان يكون مقتضيا للتمييز للابهام وقد افتقد الشرط ههنا ولعل
كلام الشيخ هو الذي غر المحشي من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان
الشيخ لما جوز النصب ههنا بالوجهين جعل المصنف الاقرب عاملا علي
ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما علي مقتض واحد
فالعمل لاقربهما وجودا الا ان ذلك خبط يظهر بادني تامل فيما ذكرنا
قوله ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال
للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن
والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام
وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال

ويقال

ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية ونون
الجمع وللاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي مقياسا
لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل
بمثل هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف لي منوان سمنا فقد قدرت
ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقس بشيء قوله والتمييز
رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل
الجملة وعلي هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل
المفارد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمضاف والمراد
منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان
التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه
فالمميز للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب
زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الي زيد لا في الطيب
ولا في زيد علي الانفراد والمميز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام
الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فانه يقع
بقولك خلا الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قوله وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان
الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد
بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان
الاسماء انما تعمل بمشابهتها الافعال او الحروف فهي في العمل متأخرة
عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف
العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا
وقلة ذلك ثم قدم ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين
لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار
على الناصب لكون الجار عاملا بالمشابهة ولا خلاف بخلاف الناصب
فانهم اختلفوا في ان الناصب هذا الحرف ام الفعل وفي قوله
عامل في الجملة تجوز وتسامح والمراد عامل في كل واحد من
جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي الجملة لا تستطيع ان يكون
معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي جملة ليست باسم ولا فعل
فيها العامل قوله اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة
لافضاء معاني الافعال الى الاسماء كلها تشترك في افادة

هذا



هذا المعنى الا ان وجوهه تختلف بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان
نحو خرجت من البصرة وتريد ان مبداء الخروج كان من البصرة وقد
تكون للتبعيض في اخذت من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن
معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبداء موضع اخذك كما ان قولك
خرجت من البصرة يوذن بان البصرة منشأ خروجك الا انها في
الاموال افادت التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم تفد في قولك
خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها
اذ لا يصح ان تكون خارجا منها وغير خارج وتكون للتبيين في عشرة
من الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من
الدراهم تبين ما هو ~~المعنى~~ المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان قالوا وهذا اقرب من معنى الابتداء اذ جعل
مبداء اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة في المرفوع
نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها
في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان
حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الى الاسماء

الافعال فتكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن هنا منع
انها فريدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي
اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاهم ولهذا
قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها في
ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي
اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لا
فادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف
النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني
احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزيادة
محضة حيث افادت الاستغراق الا يرى انك لو قلت بغير
من لا تفيد الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني
رجل بل رجلان تستشهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق
وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع
الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها
ولهذا السيرافي تستشهد للصنف في الزيادة بما جاءني من
احد

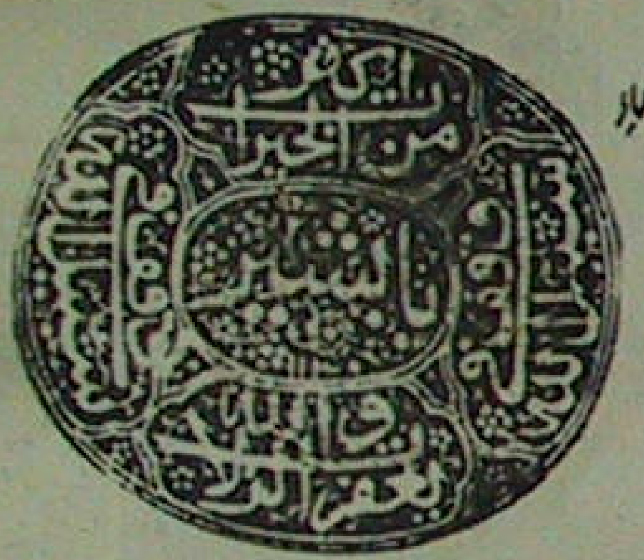
احد دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة
ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة
تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا
تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا
ينتهين اكل اموالهم الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه
وهي ان مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها
فان الراس ينتهي به السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح
عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من
الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان
يتقضى ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره جار الله العلامة ولا يجب ان
يكون مجرورها الى كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها
وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة والبارحة قد اكل الراس
ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك
لجاز دخولها على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ولم يجز على ما مر



وان الى تدخل على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على
المظهر استعمالا فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فتكون عاطفة ومبتدأة
ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذا النصب
والجر فانها تخالف ساير حروف العطف في مجانسة ما بعدها لما
قبلها لكونها موضوعة للغاية وللدلالة على احد طرفي الشيء فلا
يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره ولهذا قالوا انما تذكر
للتعظيم او للتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له
واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية واما الابتدائية
فنحو خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد
جازت في مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها
جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية
والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول واما في فهي للظرف
ويقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت
في الكتاب فالمثال الاول للاعيان والثاني من المعاني

واما





واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الالصاق
معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل تخفيفا للاختصار مع
كثرة الاستعمال وربما للاختصاص ورفع الالتباس اذ لو قلت قسمت
بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا موقعه الواو بعد حذف
الفعل لذلك نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها
لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل
التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم نحو
تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد
عن اختيها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به
لاعبدنه وبالحلف على الرجل على استعطاف نحو بحيوتك اخبرني فهو
استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والتاء لكونها فرعا
على الواو لم تدخل على المظهر الا على اسم واحد وهو الله وقد يكون للتعدية
نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت اليست للتعدية في اوجهها
الاخر قلنا نعم الا انها في ساير الاوجه قد افادت مع التعدية معنى آخر

وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عدّ المصنف كونها للتعدية قسما مفردا
وتكون للاستعانة في كتبت بالقلم وسمي ايضا اداة و وصلة
للفعل وتكملة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر
اي معها قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات
المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب
نحو ولا تلقوا بايديكم على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كفى
بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع واما اللام
فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان تكون للتمليك
نحو المال لزيد وقد يكون لاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس
فانه لما اختص به ودام ملابسته اجري مجرى المملوك وان
كان الفرس مالكا له وعلى هذا جاءني اخ له وابن له وقد
تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال سيبويه ان
كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم
للتكثير يقول رب رجل لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك
هذا اصلها ثم تغلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل
انهم



انهم يستعملونها في مواضع المدح وعند المفاخرة كقوله الا رب يوم لك
منهن صالح وانها تستبد عن ساير حروف الجر باشياء منها انها
يصدّر بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل
والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا يرى انهم يقولون
قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل وانما اختص النفي
والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل الجمل
لتغيير معناها فوجب ان تعرف العناية اي ذكرها اولا لكونها مقصودة
في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة
للتقليل والنكرة دالة على الشيوع والكثرة اوجب اختصاصها
بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا يحكم بان الضمير في ربه رجلا
نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به
شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما في نعم رجلا ولو كان معينا كما في
مثله رجلا جاز ان يقول ربك رجلا كما جاز في مثلك رجلا ومنها
ان فعلها الذي تسلطه على الاسم يجب حذفه في الاكثر ولا يكاد
يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت

رب رجل يغهم كان المعنى رب رجل يفهم ادركت اولقيت
والحال تدل عليه تحذف كما حذف مع الباء في بسم الله
ولا يظن ان يفهم هو الفعل المسلط بي اياه على الاسم
لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة عليه لزم
كون الشيء فاعلاً ومفعولاً معاً ومنها ان مجرورها يلزم
الصفة اما بجملة اذا كان مظهراً كما مر واما بمفرد نحو رب
رجل جواد قالوا وانما لزم الصفة لتكون عوضاً عن الفعل
وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلاً قائماً
مثلاً اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون
ماضياً لانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبراً
بان الذي لقيت قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما يعلم
قليل واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى المضي
لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد
وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام رب وقد
بقي ههنا سوال وجواب لا بد من ذكرهما وذلك ان لقائل

ان يقول

ان يقول انك اذا قلت رب رجل يفهم ادركت مثلاً كان رب معه صلة
لادركت الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه يتعدى
برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادته
ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب انها رب
حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس
نحو ما رايت من رجل في انها مفيدة للاستغراق وان لم يكن فقد وصلت
فعلاً الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بغير
لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير المتعدي وهو استغراق الجنس
كذلك يدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعدياً
لقصدك معنى آخر غير المتعدي وهو التقليل وهذا التشبيه واضح
واما على فهو للاستعلاء فتكون تارة حرفاً وتارة اسماً مضافاً اما الاول
فنحو جلست على السرير فهي ههنا حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم
وعلى هذا زيد على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم
وقولهم عليه دين لا تخرج عن معنى الاستعلاء ايضاً بدليل قولهم ركبه
دين واما الثاني فنحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخلها الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة
وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان
السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم لان
العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة وهي معنى المجاوزة
الا ترى انها تدل في رميت عن القوس على ان مبدا الرمي منها قال
عبد القاهر فكل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية كان مخصوصا بعن
ولا يجوز ان تقول اديت الدين من زيد لان هذا موضع التعدي
فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدي جاز
ان يقع فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاه عن العيمة اي بعده
عنها وجاوز حكمها الى الري وان شئت قلت من على معنى سقاه
من جهة العيمة وهذا من عمل من وان كان موضع لا ينبئ
معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل
عن عمرو لانك لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه
اليه وتعداه وانما تريد ان فضل زيد بدا من هذا الموضع
واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه اي من جانبها
واما

واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا نحو لك الذي كزيد اخوك ويدل
على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال
الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف
كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فتكون جملة فيكون
المعنى الذي حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على تقدير حذف
شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك
قليل غير متسع فلا يجوز ان يقال جاءني الذي قائم اللهم الا في ضرورة
الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جايزا مستمرا في حال السعة علمنا
انه حرف جر وقد يكون اسما في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي
عن مثل البرد المنهم واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة تريد ان مبدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف اوصلت
الفعل الذي قبلها الى الاسم بعدها ولذلك تقول انت عندنا منذ الليلة
اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما
ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة

بمنزلة الجار في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا
لا يحسن النكرة بعدها لانك لو قلت انت عندنا مذ وقت مثلا
لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره اذ كل احد يعلم
ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بها جميع المدة
نحو ما رايت مذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة يومان اول
وقته وآخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت
مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز على تاويل ما رايته مذ اثنتا
عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما اذا كان
المراد اول الوقت دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس بيوم
الجمعة بوجه ولم يحصل في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي
الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها كانت الرؤية
فيه انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رأيته فيه ثم فارقك كما هو
في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في المجرور
على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احديهما ما رايته والاخر
مذ يومان لان مذ مبتداء ويومان خبره كان المعنى ما رايته وامد ذلك

يومان

يومان كما تقول ما رأيته ومذ يومان كما يسوغ وايام البين طويلة
وانما لم يسغ تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رأيته ومذ يومان
كما يساغ ذلك مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها
جزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق
ذكره اذ لو قلت ما رأيته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم
الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت العموم وخصصته فلما
امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى كلمة وحدة
فلم تجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال
المصنف ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت
كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم
ما رأيته مذ يومان فازال المصنف بهذا التوهم وذكر ان الجر هنا غير
ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار
وانه موازن بهذه المدة مبدأ من اوله ومنقطع عند آخره رفعت
ولو اردت ان مبدأ اول هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه
ولكن انه لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد انه كاين

بعد لم يبلغ غايته بجرت فقلت مذ يومين تريد ان انتفاء
الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم تنته
بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند
سيبويه ويدل عليه قوله حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة
والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني
القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما
للاستثناء ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور
في الاول ومنصوب في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو
جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم
جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم
يتصرف من الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى
الا وهو حرف غير متصرف واذا دخلت ما على عدا وخلا انتصب
البتة لتمحضها فعلين اذ ذاك وذلك لان التامل الصادق في
في موادهما وموارد استعمالهما يشهد بان ما التي تصدر انهما
انها لا تخلو من ان تكون مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغير
فان كانت

فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها
لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير
عدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهي
تدخل الفعل ايضا ولا يتصل باول الحرف وانما يتصل باخره نحو فبما
وربما واذا دخلت على الفعل فدخلت اولية ما جاءني وما يجيء

قوله واما ما ينصب المفعول معه على ما ذكر في المائة الواو
يعني مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان
ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو
ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه
فلو كان الواو تنصب بالا لما احتيج معه الى الفعل او معناه
ولا تنتصب في قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم
ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل
او معناه شرطا لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا لان
الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل
فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من

ان يجعل للواو والذي لا تأثير فيه اصلاً على ان المصنف جعل المفعول
معه فيما تقدم من معمول الفعل وبالنيابة الواو عاملاً ولعل
قوله على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض قوله وحروف
النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة الاول هي
للنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نايم وساه والاثنان الآخران
لنداء القريب وقيل ان يا قد تستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي
مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة وان لم
تكن نداء حقيقة قوله وتنصب المنادي اذا كان مضافاً ذكر
جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او
اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادي توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني
عبد الله فتنصب المنادي لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل
لكثرة الاستعمال حذفاً لازماً سادّاً يا مسدّه مع افادة معنى التنبيه والنداء
مسلّم وتفادياً بذلك من الالتباس بالخبر قال صاحب الكتاب اذا قلت
يا عبد الله

يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل على النداء
واياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل
للغائب الا انه هاهنا يتنزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان
قوله بالعامل الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل في المنادى الحرف
ام الفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر
وذهب الآخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب
الفعل وبعضهم انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب
مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي لا تستعمل في الحروف
اليها ويدل عليه ايضاً تعلق لام الجر به نحو يا لزيد واللام لا يتعلق
الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميراً وميل عبد القاهر الى
هذا المذهب قوله او مضارعاً له نحو يا خيراً من زيد للمشابهة
بين هذا والمضاف من ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملاً في الثاني
كان اظهر لان من لا يخلو من ان تجعل متصلة بزيد او بخير فان
كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول مثله في
مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجر

بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف و ان الثاني من تمام الاول
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف و ان الاول قد تخصص
بالثاني كما تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة
في قولهم يا ضاربا زيدا و يا مضروبا غلامه و يا حسنا وجه الاخ
والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين في اسم
رجل لان قولهم يا ثلثة ليس بعامل في الثلثين ولكن تخصص
به قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا ههنا
نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده
فهو المنادي قوله واما المفرد المعرفة فمضموم قد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع
كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف
اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبني مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة
فلم تبن لافتقاد علة البناء فيه من حيث لم يقع موقع
كاف الخطاب وفي قوله يا زيد و يا رجل اشارة الى ان
المنادي

المنادي المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء
نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن معرفة
قبل النداء وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس
وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف
قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون
باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر
وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال
ثم خصص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين
وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب الاخرون
الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع
اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب
انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان
الاسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله
ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد
عرف ان علة البناء في المفرد المعرفة لم ينتصب لفظا ولكن حكما

علي محله بالنصب كما في ساير المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل
علي كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد
فلولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره قوب
امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع
المحل وان كان مكسورا لفظا وعلي هذا ساير المبنيات فان
التوابع التي تصاحبها محمولة علي الموضع دون اللفظ الا
انهم لما جوزوا الرفع في صفة المنادي حملا علي اللفظ وان
لم يجز ذهب امس الاحدث بالجر وهولاء الظرفين لان الضم
لما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جاء
احمد فاجيز الحمل علي لفظه كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس
لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد فيه البناء علي الكسر
فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادي المفرد المعرفة مع حكمهم
بانه جار مجري كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير
لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب
الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك علي ذلك انهم قالوا

يا تميم



يا تميم كلهم باعادة الضمير الي تميم بلفظ الغيبة مع انه منادي
مضموم نظرا الي الاصل اذ لم يكن المنادي من اعلام الخطاب في
الاصل كانت واياك والحاصل ان الشيء اذا اشبه بالشيء
لم يجر علي سننه في كل حال ومما ينخرط في سلك الصفة في
تجويز الرفع والنصب حملا علي اللفظ والموضع التاكيد وعطف
البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون
واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث والحارث
وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام علي المنادي وان كان
لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزل منزلة العامل فليس
بمنزلته في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجمع معه
الالف واللام ويدل علي انه لم يجر مجري العامل قولهم ليس زيد خارجا
ولا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوفات الرفع
بل حكم المعطوفات ههنا حكم المنادي بعينه كانك قلت يا زيد ويا عمرو
وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادي
بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع

مفردة وان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التوابع تتنزل
منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادي اذا كان
مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك يا زيد
اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله
ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو و ويا ايها الرجل
مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان ايا وان
كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما
جاؤوا باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا
الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة
بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز
فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت
لانه مبهم يلزمه التفسير وكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا
فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب
هي التي يكون لها عامل ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف
واللام وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا

قد سوينا

قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادي المضموم فانهم
يسمونها المبني البتة للمعرب ومن حقها ان تفضل على هذه الحركة
فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء
الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان
موصوفها المبني قد اعطي شبها من المعرب وان عملنا بمذهب
الحسن في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكون
الحركة حركة اعراب هكذا ذكره عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه
بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة
ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وانما
جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا يفارق
النجم مع انهما عوض عن الهمزة في الاصل كانهما قد تنزلا منزلة البعض
من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة
مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها
لم تخلع عن معنى التعريف رأسا فوصلوا الهمزة واما في النداء فقد تجردت

للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى
عن تعريفهما فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت قوله وان
وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف المنادى المفرد
المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على
الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وحضرموت وذلك لان الابن
لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لازمة له
والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد واذا نزل
منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس
لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو
النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع
الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا
ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون
ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد
حركة اتباع الا يرى ان صاحب الكتاب شبهه بهذا امرئ وابنم
فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرئ حركة اعراب كذلك يكون
حركة

حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان
يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن منهما
الا الاول اذا عري الثاني عن مقارنة الحرف كما في نحو بعلبك
فقولنا بنيت المنادى مع الابن على الفتح وذلك ان تعرف
البناء في قوله بنيت المنادى دون الابن اي بنيت حال
مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بين
العلمين نحو يا زيد ابن اخينا او يا رجل ابن زيد لان القياس ان
لا يجوز اتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل
الا انهم جاوزوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء
من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف
وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف
وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج
تنزل منزلة جزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم
ووصف به العلم كان له بين الاختصاص بموصوفه بالا يكون
لغيره اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا زيد نسبته الى ابيه

فانّ تمّ ما يكون بهذه النسبة ان يذكر كلّ واحد منهما باسمه العلم
ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا يرى انّه يجوز ان يكون
ابنا ولا يكون ابن لاخ لاحد وممّا يدلّ على شدّة اتّصال الابن
واقعا بين علمين بموصوفه انّهم اسقطوا التنوين من
الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجرّ
ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان
لم يقع بين علمين كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن
كسائر الاوصاف المضافة للمنادي المضموم حيث لم يبن
معها الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادي اللام الجارّة
مفتوحة اللام الجارّة تفتح مع المنادي وتكون للاستغاثة
او للتعجّب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه
يا لله للمسلمين فانّما فتحت اي اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو
اليه فرقا بينهما ولم يعكس لانّ الفتحة بالمنادي اولى منها بالمدعو
اليه لتنزّل المنادي على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام
الجارّة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانّما فتحت مع الكاف

لانّ



لانّ الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد ان يبنى على الفتحة
التي هي اخت السكون في الخفّة اذ البناء على السكون ممتنع
وقد كسرت اللام الجارّة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو
فتحت فقيل انّ زيدا لهذا لم يعرف انّ الاخبار من زيد بانّه
هذا واللام للابتداء او بانّه مختصّ بهذا واللام للاختصاص ثمّ
انّ هذا الالتباس لمّا كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع
والمجرور في قولك انّ زيدا لك وانّ زيدا لانت اعيدت
اللام الى الحركة التي استحقّها في الاصل وعلى هذا لام التعجّب
تفتح مع المنادي ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانّك قد ابصرت
ماء فاعجبك فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك
كلّ احد قوله وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام هذا جواب عن سؤال مقدّر صح
عسى يورد على ما ذكره من انّ اللام مع المدعو مفتوحة والعرب
تقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بانّ المنادي متروك كما في
قولهم يا بؤس لزيد والمعنى يا لقوم للبهيتة اي احضروها
وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها

قولهم يا العضيهة ويا اللاءفيكة قوله ويرخم المنادي
قال النحويون ان الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل
الاعتباط أي الا عتباط نحر البعير وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف
من آخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور
الساكنين او غير ذلك وهو مأخوذ من قولهم امرأة رخيمة
وهي التي تكون كلامها مرتلا محذوف الفضول فيكون ما
موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون
لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم
للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ
وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير
فالتغيير يونس بالتغيير ولان النداء يكون لامر مهم فالمنادي
يوذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقيف ريثما
يتم الكلمة وله شرايط احديها ان يكون الاسم علما وذلك
لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف
ليبقي بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ترخيم

ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا كفيعل في المسمى
بعنق يا عن قالوا الان في الاسماء ما يشا كله نحو دم وبد وقال اصحابنا
ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن
ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت
من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف اليه بمنزلة
كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير
النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون
بعد عد المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال ما
والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث
لا يامن نوع تعلل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم ما
وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل بعذر الحذف والترخيم
ولم يتعرض المص لذكر الشرايط الثلث الاخيرة لاشتهارها فيما
بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف
آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة
والسكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم على اسه

ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك ساير الاسماء وذلك نحو
يا حارِ ويا هرقِ في حارث وهرقل وان شئت يا حارُ يا هرقُ
بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر
الاسم مضموما لكن التقدير مختلف وذلك نحو يا بلبُ في المسمى ببلبل
ثم ان المرخم لا يخ من ان يكون في آخره زيادة واحدة بان كان ثلاثيا
قد زيد تاما او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره
مدة زايدة او لم تكن فان تكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حارِ في حارث
بالكسر والضم على اللغتين وان كان فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف
على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخير
نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة
في الياء وعلى لغة من يقول يا جارُ بالضم وغير مقدرة في اللغة
الاخرى وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منصُ في منصور بالضم
على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة
حذفتا معا نحو يا مروُ بالضم والفتح في مروان الا ما في آخره
تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة

والعلمية

71

والعلمية انما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية انما اشترطت
لان لها تاثيرا في الحذف واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى
هذا الشرط لان التاء التانيث في حكم كلمة ملحقة زايدة فحذفها
اهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف
في الكلمة لم يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة
غير مبني عليها الكلمة يا ثُبَ اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين
ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل واحد الشرطين
مفقودة وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب
ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودا وجاز فيه الضم والفتح
والا في الاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه
فسمي استثناء لان المستثنى مصروف عن غير المستثنى او من ثنيت
الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرف الثاني وعلى هذا سمي استثناء
لانه ضوعف به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان
منفيا شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج الشيء من حكم دخل فيه
غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من

حكم المجيء

من المجيء الداخل فيه غيره ولم يبق من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول
المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل
في الحكم الا انه يخرج من حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف اخرج
قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه
والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم بان المستثنى بالا لا يخلو من ان
يكون في كلام موجب او غير موجب والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء
الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما يصدر باحدها
وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية كما تزاد
في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فان
كان الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى
منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل
فيهما بتوسط الحرف والمصنف جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو
ثمه عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصوص من
مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما

اوغير تام



اوغير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه فيه مذكورا وان كان
تاما فلا يخلوا من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه اولا
يكون فان كان فالمستثنى منصوب اذ لا مانع للبدل نحو
ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلوا من ان يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى
منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية
اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان
من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل
نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وما مررت باحد الا زيد والا زيدا
وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل
والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت على
الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام
لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام
واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما
بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان قولك ما جاءني احد الا زيد

بمنزلة ماجاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل اولي لكونه مقصوداً
في الكلام وجزءاً منه بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا يكون جزءاً من الكلام
فالحمل على الاول اولى وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا
زيداً لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فيه عامله
فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيداً بجاءني فكيف ترفعه
وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيداً خارجاً من جملة
القوم عارياً عن المجيء فاذا جعلته فاعلاً للمجيء كنت قد اسقطت القوم
واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لغا فيه الا من
حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ماجاءني الا زيد ومارايت الا زيداً
ومامررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا
ههنا بمنزلة ساير الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو
هل وغيره ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تقول في الايجاب جاءني
الا زيد اذ لو ذهبت بقولك لم تخل من ان تريد اثبات المجيء
لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا
زايدة بمنزلة الساقطة وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد

وان اردت

وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت
بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ماجاءني ثم ترفع زيداً
بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم علي الاوضاع
وخروج بها عن طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت
لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له

قوله

وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيراً موضوع في الاصل علي
الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الي المعرفة لانه
موضوع علي ما ينافي التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل
من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعاً علي هذا لم يكن الاضافة
معرفة له اللهم الا اذا اضيف الي ماله ضد فيتعرف اذ ذاك نحو
عليك بالحركة غير السكون ونحوه فتوصف النكرة نحو قولك مررت
برجل غيرك تريد ان مرورك قد وقع على المخاطب وبرجل آخر او
انك لم تمر بالمخاطب بل بآخر ولانك مررت برجل يخالف في الوجهين
الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف
والشمايل فهذا من معنى غير وماله في اصله ثم انهم قد وجدوا

بينه وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني
انهم استعاروا غيرا بمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع
بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا
اي استعملوا
بما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد
وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد
بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير وساطة
الحرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غيرا لتوغله في
الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات الست وما يجري
مجريها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا
على معنى غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما الهة
مستثنى عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك
لكن جاز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للاية
دلالة قاطعة للتوحيد قوله ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى
غير في انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان
في الاصل

في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل ونائب
ولا يجوز ان يلي عاملين في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال
مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى
مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني
الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعماله اسما
وظرفا فيجيز من في السعة مررت بسواك وجاءني سواك
قوله والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالافعال
انما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث
ملازمتها الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال
الماضية وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك
فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل
لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل
ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب
هنا لازم وثمة جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف

حظ له في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم
طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب
زيد عمروا او ضرب عمروا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى ليكون اعلا
من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل واذا اخر المرفوع منها
حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت
فالخبر اذا كان ظرفا فما الذي يسوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا
قلنا انما جاز ذلك لما في الظرف من الاتساع والتنزل من الاشياء
منزلة انفسها فجاز وافيها ما لا يجوز في غيرها الا يرى انهم يفصلون بها
بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو هما اخوا في الحرب من لا
اخا له ولا يجوز ان يقدم الظرف على ان لا تقول في الدار ان زيدا
لانه لم يبلغ من قوة الظرف ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من
ضعف الظرف ان يعمل فيه الظرف متقدما عليه واعلم ان الاسم والخبر
في هذا الباب هو المبتدا والخبر في الاصل وقد عمل الظرف فيهما معا عند
اصحابنا البصريين لاقتضاء الظرف الطرفين على السوية فلما وجب
ان تكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين

بماهو



بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل فيه والخلاف سيظهر فيما اذا قلنا
اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف
على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبر وذاهبان
خبر له ولان يكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي والآخر
معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جايز لانه لا عمل
للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه قوله ان وان
للتحقيق اذا قلت ان زيدا قايم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت
قدمها في الصدق وكذلك اذا قلت بلغني ان زيدا قايم بالفتح
الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان مكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء
لم تجامع لامه الا ايا ما نحو ان زيدا لقايم وان في الدار لزيدا وان زيدا
لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخلها عليها نحو لان زيدا الا
انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا
اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه
فلا يجوز ان زيدا لفي الدار لان اللام لا تتاخر عن الاسم والخبر والا لما

وقع في صلة انّ ولكونهما مع ما عمل فيه مرفوع المحلّ بالابتداء جاز
في المعطوف الرفع حملاً على المحلّ نحو انّ زيداً قايمٌ وعمروٌ وانّما
جاز الحمل على المحلّ بعد مضي الجملة وان لم يمض فالنصب ليس الّا على
ما قرّ آنفا واما قوله تعالى انّ الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهداً له والّا وانا وانتم بغاةٌ
ما بقينا في شقاقٍ كانّه قال انّا بغاةٌ وانتم كذلك وفايدة
التقديم في الآية هي الايذان بانّ الصابئين الذين كانوا اشدّ
منهم غيّاً في الشرك واثبت قدماً في الكفر وما سمّوا صابئين الّا انّهم
صبوا عن الاديان كلها لو امنوا الصحّ ذلك ايمانهم فضلاً عن غيرهم
فقدّم ذكرهم ايذاناً بهذه النكتة واما في البيت فهي الاشعار
بانّ المخاطبين اوغل في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشدّ
بغياً ولو قيل والصابئين بالنصب وآباكم لما كان من التقديم والتأخير
في شيء لانّ التقديم والتأخير في المزال دون القارّ هكذا ذكر في الكشاف
قوله وكانّ للتشبيه كانّ مركبة من كاف التشبيه وانّ اذ الاصل
في قولك كانّ زيداً الاسد انّ زيداً كالاسد فلمّا قدّمت الكاف

فتحت



فتحت همزة انّ ليكون داخلاً على المفرد لفظاً والمعنى على الكسر بدليل
جواز السكوت عليه وانّما عدل بالكلام عن سمته الاوّل ليكون
الكلام مبنيّاً من اوّل الوهلة على التشبيه بخلاف قولك انّ زيداً
كالاسد اذ التشبيه انّما يكون بعد مضي صدر الكلام على الاثبات
ولكنّ للاستدراك اعلم انّ لكنّ يتوسّط بين كلامين متغايرين
نفياً واثباتاً فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك
قولك ما جاءني زيد لكنّ عمراً حاضرٌ وجاءني زيدٌ لكنّ عمراً لم يجئ
وقد يتنزّل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني
زيد لكنّ عمراً حاضرٌ وجاءني زيدٌ لكنّ عمراً غايبٌ وهي تشارك
انّ في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلاً لما انّ معناها لا يغاير
معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضاً عند الكوفيين
دون اصحابنا قوله وليت للتمني ولعلّ للترجي وذلك نحو قوله تعالى
يا ليتنا نردّ ولا نكذب وقوله لعلّ الساعة قريب ترجٍّ للعباد
والفرق بينهما انّ ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن
وقوعه نحو ليت الشباب يعود يوماً فاخبره بما فعل المشيب ولعلّ

الا يرى انك اذا قلت
كانّ عمرواً الاسد فقد بنيت
كلامك على التشبيه

لا يستعمل الا فيما يمكن الوقوع اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق
بين انّ وانّ انّ انّ المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد
وقد ذكر انّ المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى
التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فيكون معها
في تاويل المصدر فلا تفيد حتى ينضم اليها اسم او فعل الا يرى انّ ما
التقدير في بلغني انّ زيدا منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة
فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول انّ زيدا منطلق وتسكت
كما تسكت على زيد منطلق والحاصل انّ ما كان مظنة للجملة
فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول
لانّ الصلة لا تكون الا جملة ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد
فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه
والمبتدا نحو بلغني انّ زيدا منطلق وسمعت انّ زيدا خارج
وعجبت من طول انّ بكرا واقف وحق انّ زيدا منطلق
الا انها لا يقع مبتدا بها في اللفظ لا تقول انّ زيدا منطلق حق
بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدا الكلام بانّ لكان
عرضة



عرضة لدخول انّ عليه نحو انّ انّ زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع
الحرفين على معنى واحد قوله ويصح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها
انما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لانّ ما بعد لو اذا كان
مختصا بالفعل اقتضى ذلك فعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير
لو وقع انك جئتني اى مجيئك الا انّ هذا ترك استعماله لطول الكلام
بانّ وصلته ولطلبها الفعل وجب في انّ الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو انّ زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره الزمخشري
وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو انّ ما في الارض من شجرة اقلام
وقد اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث انّ قوله تعالى والبحر
يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة
المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها
وحصول الشركة بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمروا
واخاه في انّ زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو عنه
من اجل انّ عمروا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمروا لاتصاله به اى باخ
من سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت بعد لولا

لان ما بعدها مبتداء محذوف الخبر والمبتداء لا يكون الا مفرداً فاذا فتحت
لولا ان زيداً منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
ولو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا يكون
مبتداء كيف والمبتداء مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما
فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك
قلت ذهابك حاصلاً الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول
الكلام بان وصلته ولا يحذف من مع المصدر لانه مختصر اللفظ
وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيداً منطلق جرى في صلتها
ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيداً منطلقاً وهذا
يغلط فيه من ينظر الي ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو
وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما
في صلتها دل ذلك على ان المقصود هو الاخبار بعلم زيد منطلقاً
واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعاً فلم يحتج
الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون
معه حديث ومحدث هكذا ذكر عبد القاهر وانما كسرت عند

دخول اللام



دخول اللام في خبرها لان علمت تعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قايم
على ما سيأتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقاً وما بعده من
مظان الجملة فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اعلم ان
ما تدخل على هذه الحروف الستة فتعزلها عن العمل وتهيئها للدخول
على القبيلتين نحو انما زيد قايم وانما قام زيد وعلى هذا ساير الحروف
وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء
على الحكم كقولك انما زيد قايم تريد ان زيداً مقصور على القيام
وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تع قل انما
انا بشر مثلكم وقوله تع انما نهيكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق
بهذا الكتاب. واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة
بها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف فتهيها للدخول
على القبيلتين الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقاً بينها
وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فتدخل على الافعال
الداخلة على المبتداء والخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها
والمفتوحة اذا خففت تعوض عما ذهب منها عند دخولها

يعني العمل صح

الاعمال

على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي
فرقاً بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الاحرف ايضاً اما للاستقبال او للحال وذلك
نحو ان زيد لقايم وان كان زيد لقايماً وانما ظننت زيداً المنطلقاً
وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف
يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر
وكأن ثدياه حقان قوله والاثنان اللذان مرفوعهما قبل
المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا يحملان على ليس فيجعل
لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما
اياها من وجهين احدهما النفي والدخول على المبتداء والخبر
ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها بنفي
الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت
عاملة في المعرفة والنكرة جميعاً نحو ما زيد منطلقاً وما رجل
افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهاراً لضعفها في
الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لاحلها بالنكرة
منها

[illegible]



منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في
النكرة فرعي هذا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما
اي ما ولا
ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل هي الاولى قال
الله تعالى ما هذا بشراً وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند
نقض النفي بالا لزوال مشابهتهما بليس وذلك لان وجه التشبيه
هو النفي وقد ابطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا
لكونها فعلاً والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملهما عند تقديم
الخبر على الاسم اظهاراً لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلاً
غير متصرف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدم
لهما عن شبهتهما الاصلي فان قلت فما لهم التزموا التقديم المنصوب
في باب ان اظهاراً للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك قلنا
ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظاً ومعنى واستعملاً احبوا
ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن به بخلاف ما ولا
فانهما لم يشبهها تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه
بالاصل قوله ولا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس

يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت
نحو لا رجل في الدار فقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا
رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس
وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس
لا نفي نفس الجنس الا يرى اي اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت
حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت
عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان
في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم
اذا كانت مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما
ذكر واذا كان مفردا يبنى على الفتح وقد سبق الاشارة منه
الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول في المضاف
والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف
وكذلك ما يضارعه فلا نعيدها والذي يفصل لك النصب الصحيح
من البناء في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء

لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها باختها التي هي الجر ولكن حركة
بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده لكنها للاسم
مع لا وتقول لا بنات صدق لك ولا اخوات نسب لك فتكسر
لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا
الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب الى معرفة ممتنعة لتوقف
المضاف ح ولا مانع لا هذه على الاسم المعرفة اللهم الا اذا
كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا في
الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا
كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على
انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية بما هو قبل دخول
لا ولا عمل للحرف فيه وحجة الاول ان لا اخذ وجد ان فوجب
ان يرتفع الخبر كان وايضا معنى النفي يقتضي مضمون الجملة فوجب
ان تكون عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان
فوجب ان لا يساويه في العمل انحطاطا لرتبة الفرع على الاصل
وايضا ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان تكون

الخبر خبراً للمبتداء ولا تعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجواز
لا رجل وامرأة كاينان عندنا بالرفع عطفاً على المحل قبل مضي الخبر
تدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد
على ما سبق في ان واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفاً
لازماً كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضاً عند
الحجازيين منه الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله
**قوله** فان كررت لا مع النكرة المفردة جاز فيه الرفع نحو لا رجل
نحو لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير في قولك
لا رجل فيها ولا امرأة في الدار لانه مبني على السؤال نحو
ان يقال ارجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا
امرأة ولا لا تعمل ههنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله
ستة اوجه الاول ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فيجعل
لا في كل واحد منهما نافية للجنس الثاني لا حول ولا قوة بفتح
الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول لنفي الجنس والثانية زايدة
مؤكدة

71

مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفاً على لفظ المنفي
لانه مفتوح يشبه المنصوب الثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول
ورفع الثاني ليكون عطفاً على محل لا مع المنفي والرابع لا حول
ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة
برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس
هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكماً لان لا الثانية
في الوجه الثالث زايدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع
الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة
محال **قوله** واما المعرفة المفردة فلا يقع بعدها الا مرفوعة
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها للنفي الشايع وذلك لا يتاتى
مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا
ما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر
في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء ههنا مبنياً
على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي
ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان

اي لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني

يعني لا في الثاني لنفي الجنس وخبرها محذوف نحو لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله

الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم
المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امراة
قوله والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اعلم ان
الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم
اي قيامك قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة
لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المصدر في قولك احب ان تقوم
اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيامه واما
اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال وحكي عن الخليل
ان الحرف الناصبة هي ان فحسب والبواقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة
والاكثرون على خلافه قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول
لا افعل فاذا اكدت قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن
وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة واسقطت الالف لالتقائها مع
النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفا برأسه وقد زيفوا قول الخليل
بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه
وهذا لا يلزمه لان الحرف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب الا ترى

اي زدت التاكيد

اي لا يلزم الخليل

ان لو



ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض
نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا
فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التابيد
ليس بشيء والا لما جاز تحديد الفعل بعدها نحو لن افعل الى وقت
كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن
لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر و
قد يكون حرف ناصب فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها
باضمار ان كما ينتصب بعد اللام باضمار ان لان الجار لا يعمل
النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على
حد قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون كي دخلت على ما الاستفهامية
وقد حذف الالف كما حذف مع ساير حروف الجر نحو لمه وفيمه
وان كان الثاني كان نصب الفعل بها بنفسها من غير اضمار
ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى
لكيلا تاسوا ولو كان حرف جر لما دخل الجار قوله والرابع
اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن

قال لك انا اتيك اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء
لاتيانه فاعلم انها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا
لها غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك
انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدا الواقع قبلها عني
انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدا
اسم والاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وضع
على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها
قد تقع حيث لا يكون له عمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا
كان قائما يلغى وقد وقع قبله المبتدا كان المبتدا اولى بالفعل
الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز
النصب ووجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب واذا نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء
لا يتصور واذن يصح معنى من غير نصب اذ تلغى اذن حيث
لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل
فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل
حكم اليمين



حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز
ان يقال لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في
حال الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد
على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا يرى ان
ان وكي ولن لا حظ لهن في الحال فالحاصل ان اذن بمنزلة
باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال
في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال
معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما
تقرر قوله وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة
احرف اعلم ان تصرف ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها
فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي
والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف عد
الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن
ايضا تدخل الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن
قلت لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي حرف

ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم المقدر وجوابه ولا
يتعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي
في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر
بها واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة
كانه قيل لو كنت من مازن لكان لقام بنصري اذن وجواب ثان
وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من خواص ان بل مجموع
الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد
من خواصه **قوله** وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى
فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار
ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان
ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرور المحل بحتى وتمايدل
على ان الفعل العمل هنا لان المضمر دون حتى قول الشاعر وادت
عين ابي الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان
فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب
فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان
ولو كان



ولو كان حتى في قولك حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان
لا يجي ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد جارا
وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا
لم يكن قبل يغلو فعل منصوب فكان قبله اسم مجرور علمت ان
حتى فيما نحن بصدده حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان
قال عبد القاهر ان في الكلام ههنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت
حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيك خفوق النجم فان المصدر
قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر نائبا
منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت
حتى ادخلها اي سرت كي ان ادخلها فالسبب اعني السير قد انقضى والمسبب
اعني الدخول لم يمض وهو مترقب بعدا وفي حكم المستقبل نحو سرت
امس حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا
الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا
وانت تحكيه الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية
فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان مع فصل الحال

قوله ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب بها
باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في
الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان
تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى والواو والفاء
واو فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد
بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف
الجر فلا بأس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت اللام على الفعل
الداخلة عليه لا يجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني كيلا يتوالى اللامان
فان اللفظ به قبيح جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد
النفي نحو لم اكن لافعل وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في
الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتاكيد النفي فبالحري
ان لا يعمل النصب اعادة للاصل والتزم اضمار ان بعدها ايضا
معها خ لام
لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل
ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا لم يظهر ان والا لظهر
لفظ الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا

اذا قلت

٨٥

اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني
حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وهذه وتلك العبارة
او الا ان تعطيني حقي خ
معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان
بهذه خ
لكان التقدير في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف
من القول والمصنف ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض
وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها في الاصل من
حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل فلئن قلت انها ليست
ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا وشيء من
هذه الحروف المفسرة بها ليس بعامل في الفعل ايضا فوجب اضمار
ان بعدها قوله واو الصرف هي الواو في قولك لا تاكل السمك
وتشرب اللبن ايضا وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان
ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان يعمل اعتبارا
لاصلها او بمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الا
عتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة
هي لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف

لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان
مع لا يعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تأكل السمك
وتشرب اللبن فلك ان تأكل السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة
وليس لك ان تجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه عن كل
واحد منهما فقل لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ولا تشرب اللبن والفعل
بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك
قوله والفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل
منصوب باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل
هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلا كرمك
مثلا قصدوا الى صيغة يتبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سبب الاكرام
فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة ولما تنزل
منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف الاسم على اسم
فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيادة فاكرام مني ففي اضمار ان
ايذان بان الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا
فيه فيحل عليكم غضبي اى فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال غضب

منه واما

منه واما النفي فكقولك ما تأتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تأتينا الا لم
تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما
ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع
اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين
وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا
يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين
بيتك فازورك فنحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي مالا فانفاقا
منه واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كأنه قيل
الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته للتمني هي انك
اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه ولن تحثه الا على ما تحبه
وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان
تستفهم عن ترك النزول وانما القصد ان تذكره له وتعرضه
عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان
ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب من حيث التقدير
ولا يخ من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع

فقط نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على
ما مر وقسم يجوز فيه النصب والرفع نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث
وقسم جايز فيه النصب لا غير نحو ليتك تأتينا فتحدثنا المعنى ليت لي اتيانا
منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت     وعلامة صحة الجواب
بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء
انما يكون فيما كان الاول سببا للثاني كما ذكرنا نحو ما تأتينا فتحدثنا
جعل الاتيان سببا للحديث اي ان تأتينا فتحدثنا وهذا معنى قوله
ان فعلت فعلت لا ان يكون باضمار ذلك شرط     والجازمة
لم ولما لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب
ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع ع
فتنقله الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى
المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت
عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت
لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل

يظهر في المضارع



يظهر في المضارع دون الماضي الزموها على المضارع ولم يجيزوا دخولها
في الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف
الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدلوا
عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي لانه لنفي
الماضي وقد وجب سقوط الاصل بالدليل الذي ذكرنا وهو اظهار عمله
في المضارع فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لجاز
دخولها على المضارع الذي هو الاثقل لانه يكون ح الانتقال
من الاخف الى الاثقل     وفي لما توقع وقيل ان لم لنفي فعل
ولما لنفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى
التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك
وكذا لما يركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان
تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها وذلك انك اذا قلت
ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلته بلما كان المعنى على انه
لم ينفعه الى وقته     ولام الامر انما عملت لام الامر لما ان [illegible]
الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار

الى الامر كما ان إن تنقل الفعل من كونه مجزوما الى كونه مشكوكا فيه وانما
كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح على ما بنى
فرقا بينها وبين لام التوكيد التى تدخل المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت
اللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وسكن
عند واو العطف وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لى وليؤمنوا
بى لانهم شبهوا فلى من فليستجيبوا الى بفخذ وكبد ونحوهما مما
مما عينه مكسور فاسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين
ثمه نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان الاول هو مع الفاء والواو وتشبيهها
بعضد حيث قالوا عضد ولا للنهى انما عملت لانه الجزم
لما ذكرنا فى لام الامر ثم ان النهى قد يكون للفاعل والمفعول غائبين
او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا اضرب
ولا اضربت وان فى الشرط والجزاء ان وضعت للشرط
وهى تقتضى جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى جزاء
وانما وجب ان يعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية لجملتين وجب
ان تكون

فى الصحيح

ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف
وهى اعنى إن للمستقبل كما ان لو للماضى وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت فى المستقبل و
عملت إن لانها كانت للماضى والماضى لا يستحق الاعراب
فبالحرى ان لا تعمل الحروف الذى وضع لاجله ولا يرد على هذا
لم فانها تجزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان إن
للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فانى اعطيك
قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان
المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك
تقول ذلك مجوزا ان لا يكون قد خرج وذا الكلام على وجهه
وهما مجزومان ان كانا مضارعين اعلم ان فعلى الشرط
والجزاء لم تخلوا من ان يكون مضارعين كلهم او ماضيين
او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس اما الاول فنحو
ان تاتنى اعطيك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان
معناه يقتضى الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا
فيهما لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثانى

فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير
مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل لا صقهما
الا انهما في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه
المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث
فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب
وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما
ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه
الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيتك وآتيك واما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث
كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو
الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد خبر
مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد
واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا
مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما
وعليه



وعليه البيت الذي انشد وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم ففي يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى
يوم مسغبة ويوم مسئلة ويروى حرم وحرم بفتح الراء
وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس مالي ممنوع
عنك وقال ابو عبيدة يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء
قوله ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا
او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الشرط في هذا
الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم تربطه
الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا تكون في ابتداء
الكلام فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك فانت
مكرم جواب للشرط وليس بكلام

[illegible]

مقطوع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو
قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا التقدير فهو لا يخاف فيكون
ممتنعًا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم والحاصل ان الفاء
تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلًا كان ما بعدها او اسمًا واما الامر
فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والا كن
لا تقدر على السكانه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذلك الماضي
لانه لا يستحق الاعراب واحترزنا بالصريح عما كان ماضيًا في تأويل
المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت
امس فقد خرجت بالماضي فلا يبقى لتاويل المستقبل فيه مجال فهذه
الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها
واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تأتني فانا اكرمك
واعظم امرك بالجزم حملًا على موضع فانا اكرمك والفرق بين
تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء
ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده
لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها

لان تقدير

٩٠

لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية او الامر والنهي مما لا يخفى استحالته
الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتأتى لك ان تقول اكرم
مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتناول الكلام على معنى
فعل آخر يظهر فيه نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تأتني اليوم
فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل تمكن ذلك لوجوب او يقع مستحقًا
او ما يشبه ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان
يتأول الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا
كان فعلًا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وجب ان يستعمل بغير الفاء والا
فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز
على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازًا الا انه اعني الاعراب لم يكن في الاسم
حقيقة الا لكونه مفيدًا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب ولم يدل عليه
كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالحروف عن المعنى
وسطوه وحفظه من الالتباس نحو ان تلبيس ان والمراد بها الجزاء
بالتي هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى

منفرد وليس بمعنى في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب
او معنى زيد عمرو وكما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم ان الجزاء فمعناه
المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه
فاوجبت ان ينفصل احدهما عن الآخر **قوله** ويجزم بان مضمرة اذا
قلت ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة
الامر عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني اكرمك لانك اذا امرته
بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتى
فعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك
او ان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت
بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة
والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما
نهيته عن الفعل واتيت بعده بالفعل كان المعنى ان لم تفعل
او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من
الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل

ولا تدن



ولا تدن لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار
بعد النفي مطلقا لانك ما تأتينا تحدثنا كان المعنى ان لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف
من القول ولا يتأتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل
عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا لوجب
ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى
ان يضرب عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار
بعد النفي انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له
على الشرط الذي هو لا شك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف
سائر الاشياء المذكورة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود
وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لك لانك لما عرضت عليه النزول
ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك
الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك
وانما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا بل يكون
استفهاما على سبيل التوقع والرجاء للنزول ثم من الواجب ان يعلم

ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد
كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني اي وليا وارثا او حالا عنه فذرهم في خوضهم يلعبون اي لا
عبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت
تغلب عليه قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان
وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لقرب
من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب
حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب
عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تعذر
على استيفائه فاتى باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال ان
معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم
بالسمية وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فا
ذكرنا من المثال كانك قلت على تاويل اي انسان تضرب اضربه
فاذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اي
يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية

لايجوز



لايجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر
هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ان يكرمني اكرمه وهو
اعني من تختص باولي العلم وعلى هذا ما تصنع اصنع اذ المعنى
شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما منهم تقع على كل شيء فلما
قصد الشياع اتي به وجعل نايبا مناب حرف الشرط كما
ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج كان
مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع
الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير
عايد الى المبتدا وقد خلا الجزاء هاهنا عن العايد وفي الشرط
ضمير يعود اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتيني اكرمه والمعنى انسان
ما ياتيني اكرمه وهو هاهنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين
فمتى من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية
فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة
فاذا قلت اين تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة

وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متيما تخرج اخرج واينما تكن اكن
وعلى هذا انى وهي بمعنى كيف الا انها تجازي بها دون كيف نحو انى
تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال وانها ليست بظرف كما ان
كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها الوجهان
احدهما ان يكون الاصل ماما على ان يكون الثانية زايدة مثلها في ايا
ما تدعوا ابدل الالف الاولى هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه واقعا
قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما
واذما وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك
لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائه
الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا بما صلحتا بمعنى المجازاة قوله
واي يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة
لم يضف الا الى اثنين فصاعدا ولكون النكرة شايعة اضيف اليها
واحد كانت او اثنين او جماعة قوله ويدل على اسميتها الى
آخره فقد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء اسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضمار مختص بالاسماء وبدخول
حرف

92

حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين
نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلايل لا تعم جميع هذه الاسماء بل تحقق بعضها
لان متيما واذما وحيثما لا تدخلها شيء من ذلك والدليل العام على
اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور
استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية
فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا
انها لا تتعرى من الاعراب المحلي لما قرر والحرف لا يكون له اعراب
بوجه قوله ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم
ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها
لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تاتي
بما يبين ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب
فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان يكون مضافا الى اقل
العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكره
ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا يقال ثلثة غلمان لانها للكثرة والثلثة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان يقال ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم

والنعلين

مثال القلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع
جمع شسع هو النعل
في اشسع وشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسع مائة
اذ القياس ثلث مئات او مئين لان الثلث يبين بالمائة الا
انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة
الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان التلفظ باسم الجنس
مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان
بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص من العدد واما التبيين
بالمنصوب فقد يكون فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة
اثوابا لانهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في موضع
كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرين وثلثون وقد مر ذكره وفيما
ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما انتصب لان فيه
تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما سيجيء في موضعه
وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس
والنكرة المفردة تكفي ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة
درهم فانها تضاف الى ما يبينها كما تضاف باب عشرة الا ان

اي التلفظ باسم الجنس نحو رجل ورجلان يدل على الجنس والعدد لا يحتج الى الاضافة اذا كان مفردا او مثنى

المبين

94

المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها شبهان
فاعل تجاذب
احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين من حيث
انها جمع كثرة مثلها ولانها تليها فجعل ما يبينها مجرورا لتكون كعشرة
ولم تجمع لتكون كتسعين توفرا على الشبهين حقهما ثم قالوا مئتا
درهم فاضافوا مثناها الى المفرد ولم تمتنع الاضافة الى المفرد وعلى
هذا حكم الف وانما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان
الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء
اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فالحري ان تعد من السماعية فان قلت
الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها
من القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز
فصح تعديدها من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام
المبهم تنحصر في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكر على ان الشبهة
قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة تحت

الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبا طرى ان تقدم من التبيانية كالذى
فيه نون الجمع    والثانى كم فى الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم
موضوع للكناية عن الاعداد وهى للكثرة وتستعمل على وجهين فى
الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز لجريها
مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين
مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وهو قد سقطت للبناء
واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع او الى الواحد نحو كم رجل وكم
رجال عندك بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس
لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافة
اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام
وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها
نقيضة رب فتجر ما بعدها حملا على رب وجريا على دينهم فى حمل
الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب فى الخبرية حيث يتعذر الاضافة
وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم فى الدار رجلا وبعضهم على
ان الخبر بعدها باضمار من فهى منونة ابدا فى التقدير وانما بنيت لانها

لاستفهامية

الاستفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعنى رب وعلى
السكون لانه الاصل فى البناء ثم انها تقع فى وجهيها مبتداة ومفعولة
ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير او اعشرون
من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اى كثيرا او اعشرين
وزرع كم رجل او رجلا اطلعت ولا تقع فاعلة الا فى المعنى
لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة
الاستفهامية فى هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا فى لحاق التبيين
ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك
لها ثم ان كم لما كانت اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه
حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم
والثالث كاين وكائن كلمة تركبت من كاف التشبيه واى وجعلت
فى معنى كم الخبرية نحو كاين رجلا وانما نصب مميزها لانها تمت بالتنوين
وامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاين بوزن كعين كلى وكاء
بوزن كاع وكىء بوزن كيع وكا بوزن كن واكثر ما تستعمل مع من
وكذلك كم الخبرية    والرابع كذا وكذا كناية عن العدد ككم وهى

اى الاعراب قوله واكثر ما تستعمل مع من مصدرية تقديره اكثر استعماله مع من

وركبة من كاف التشبيه وذا الذي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف
وخلع منها معنى التشبيه كما في كأي وذا ايضا تغير حكمها الكاف ولذلك
استوى فيها المذكر والانثى لا يقال في كذا كذه كما يقال في هذا هذه
ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فتنصب ما بعدها
نحو عندي كذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان تبين لكونها
عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت
عدد ما درهما قوله ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى
اسماء الافعال اولها رويد الى آخره اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى
بها لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويقصدون
بها مع ذلك لنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما
سيأتي فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امهل ويستوى فيه الواحد
والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان
مسميات هذه الاسماء قد يكون امرا وقد يكون اخبارا فالاول قد يكون
متعديا كرويد زيدا او غير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود

هنا



ههنا ذكر العوامل واما اسماء الافعال فتحولها وهذه الاسماء كثيرة ونحن
نقتصر على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اى
امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمى به الفعل
وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني
كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها
وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل
مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد ويستعمل منصوبا منونا على الوصفية
المصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو ساروا رويدا اى مرودين
واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطاب ولا محل له
من الاعراب مثلها في ذاك والنجاك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا
فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى
دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اى ترك زيد
بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم
وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الاصل وقد
جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال وتغني غناءها

فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا ودونك ومنها هيهات وهو اسم البعد
نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وجاز فيها الحركات الثلث وقرئ بهن
ومنها شتان وهو اسم لافترقا نحو شتان زيد وعمرو اي
افترقا وتباينا وقد تزاد بعدها ما تأكيدا نحو شتان ما زيد
وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان
ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا
وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى
بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستقبح بعضهم عن القياس
لكون ما مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع
وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله
ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ يسمنها فرعى رغامها يسيل
من انفها فظنه ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت انه ذلك
فارسلها مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته      ورفع هيهات

والاصمعي مشتهر من النحاة

الثلثة

97

الثلثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان
وذلك لانا وان نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست
في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد الا ان يعلم المتكلم
المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه
واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعده من جهة
المعنى وعلى هذا شتان وسرعان      ومن السماعية انواع
اربعة من الافعال منها الناقصة اعلم ان هذه عوامل داخلة رفع
المبتدا والخبر كظننت واخواتها الا ترى تقول كان زيد اخاك
ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض
هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت
على ما وراء كان كلاما مستبدا ولو سكت على مرفوع كان
لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالمبتدا وحده وانما رفعت هذه الافعال
المبتدا ونصبت الخبر لتشبهها الافعال المتعدية في اقتضاء معمولها
شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث
وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان

الاول يستعمل بلفظه او جزائه والاول يستعمل بالفاء الجواب
والثاني يستعمل بالواو للسؤال
والثالث يستعمل عاريا عنهما
[illegible]

بمنزلة قام زيد فانه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة
على الحدث عوضت الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال
على الحدث فلم تسكت على مرفوعها    والفرق بين صار وكان
اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد
غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى
الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه
ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير
تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب
وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فهي في هذا المعنى تامة    وكان
يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة ناقصة
كما ذكر وتامة بمعنى حدث ووجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر
الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله كيف نكلم من كان في
المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال
دون الخبرية اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث
التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان

انت



انت خير منه وكان هذه هي الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها
والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة
في التفهيم والتقريب والرابع ان يكون زائدة نحو ما حكي من قولهم ان
من افضلهم كان زيدا    وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى
واضحى يجيء على ثلثة معان احدها (اي اسم ان) ان تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة
التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد
قايما وعلى هذا اضحى وامسى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه الا وقات
الجارية بمجرى كاعتم واظهر فتكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت
الصباح والثالث ان تكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول
في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا
وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون
الجملة بالوقتين الخاصين او كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين
ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو اضحى وامسى معنيين
دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واضحى او اخواته
الا انه تساهل في العبارة    وما في مازال واخواته نافية اعلم

ان ما في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل
لفاعله في زمانه وما في ما عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي
اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم
يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لان كلمة الا انما تؤتى
بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ
بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الاحرف النافية
وقد تحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية
وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في
اتيتك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى
دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان
يتبع بكلام قبله لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه وليس لنفي الحال
اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق
زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير منصرف
على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة

وقيل



وقيل ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه الاسكان
ليكون دليلا على انه جموده وكونه غير منصرف نحو ليت ولو كان
متصرفا لقيل لاس كهاب او ترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام
فلا يتقدم ما بعده عليها من خبرها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من
البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين
انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم يجيزوا منطلقا
ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير منصرف فيلحق في
ان لا يعمل فيما تقدم انحطاطا لرتبته عن رتبة الافعال المتصرفة والنوع
الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير منصرف فيه بدليل لحوق
الضماير وتاء التانيث وانما سلبت التصرف من حيث انه اشبه الحرف
لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين
احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع
بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج

الا انهم الزموها ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على
سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضيها
واوضح للغرض المقصود منها لان ان لا يكون الا للاستقبال
والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان
يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي خروجه
الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرناه ان مقصودهم ان لا يتجرد
اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره
في الوجه الاول لانه لما ذكر ان يخرج اولا وجرى ذكر الاسم في صلته
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان
في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا
ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب
على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس
هلكه هلك واحد مجيء النصب صريحا في قولهم عسى الغوير

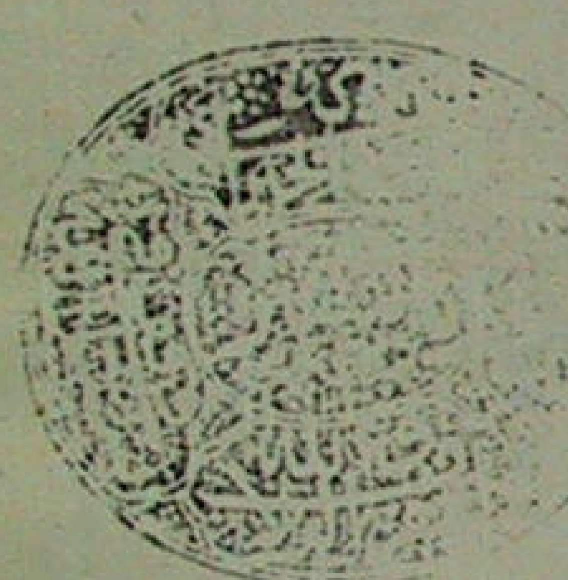
ابؤسا

ابؤسا وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع كاد ايضا من
افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاول
باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله
لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على
الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل
المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت آئبا وانما حذف
ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ من تقريب
الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس
تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة
على الاستقبال الا تراك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة
وان لم يكن هذا الشديد القرب من الحال فلما كان الامر على هذا
حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد
شبهه بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا
وفرق آخر بينهما هو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على
الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع

ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجر في
عسى ولكون كاد ادلّ على التقريب استعملت العرب
لقرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون
اميرا فانك لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد
اثبات المشابهة الاكيدة المناسبة الشديدة بينهما
حتى كان هذا ذاك    وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم
ان ام الباب هي عسى وكاد وقد تجري كرب مجرى
كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق واو
شك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان
يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك
زيد يجيء    والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة والمسئلة
طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام

واستمرارهما

واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابد الحيث لا يوجد انتفاؤهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على
هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى
من المضارع لان المضارع يشترك فيه للحال والاستقبال وهما
على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو بمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت قرار
ادل فهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع وهو فاعلهما ومن
اسم آخر هو المخصوص بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون
اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل
زيد ولا تريد رجلا من رجل وانما يقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس
كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم زيدا واحدا معهودا
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير المعارف هنا نحو نعم
زيد انت او نعم هو او نعم هذا او ذلك لا يقوله احد وكذلك نحو نعم غلام
الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام
رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذا اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو



فقد قصدت كل الرجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان
المراد باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل
على انك تريد اثنين فكيف يجوز ذلك ان تقول بلفظة الواحد
فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس
بمجموعهما وكذا الجمع في نحو نعم الرجال اخوتك قالوا وانما آثروا
ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لما انهما موضوعان
لغاية المدح والذم فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بانه في الممدوح
والمذموم بهما مشتمل على جميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم
الواقع بعد الفاعل فهو المسمى المخصوص بالمدح والذم وفي
ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتداء مقدما عليه خبره
كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتداء ونعم الرجل جملة من الفعل
والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم
الداخل هو عليه على المبتداء اغناء الضمير العايد اليه ونظير
ذلك قول الشاعر فاما القتال فلا قتال لديكم ولكن سيرا
في عراض المواكب لان القتال في قوله اما القتال مبتداء ولا قتال

لديكم



لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها عايد الا ان اشتمال القتال
الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه اي جملة سد مسد العايد اليه والمذهب
الثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف فانك اذا قلت نعم
الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا
على كلامين والاول على كلام واحد وتضمير الفاعل انما يضمر
قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
او للتنبيه والبيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء موقعه اي سامع
للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتداء بالبيان وذلك
نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التمييز كما في عشرون رجلا والمميز
لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح
من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار
يشعر بالمبالغة والتفخيم     ويجيء حبذا بمعنى نعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فادغم

الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيدٌ وحبذا المرأة هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا تتغير عن حالها
بل يلزم وتيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب
الاكثرون الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل
ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو الاقوى وذهب آخرون
الى ان المغلب عليها الفعلية لتصدرها به وذهب آخرون الى انه
لا تغلب عليها اسمية ولا فعلية لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب
فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول
حبذا رجلاً زيدٌ فيكون رجلاً تفسيراً لاسم الاشارة الذي هو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلاً ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد
تفضيلاً للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها
احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يأتي على قول من
يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون فاعلا مرفوعا بحب ارتفاع
الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون

ولا فعلية ...

خبر مبتدا

خبر مبتداء محذوف كانه قيل لما قال حبذا من المحبوب فقيل زيد اي
هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتداء وحبذا خبراً مقدماً عليه وقد
اغنى اسم الاشارة غناء الضمير فيمن جعله جملة وفيمن جعله اسماً
مفرداً فلا اشكال فيه وفيمن جعله فعلاً كان متضمناً لضمير والحاصل
ان يرتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليه
الفعلية وساء بئس اي يجيء ساء بمعنى بئس كما يجيء حبذا
بنعم لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين
كذبوا باياتنا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم
رجلاً ومثلاً تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم لكنه على حذف
المضاف والتقدير ساء مثلاً مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء
الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس المخصوص بالفاعل لان
المخصوص كالمبين له والمبين لابد يجانس المبين قوله والنوع
الرابع افعال القلوب انما سميت هذه افعال القلوب لانها
للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت
الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة يريد بمعنى معرفة المبتدأ على كونه

مجرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا او وجدت
زيدا الحافظا وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدا والخبر كان
وان اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين كظننت
زيدا عالما الا ان هذه الافعال تغير المبتدا والخبر لفظا ومعنى
فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدا
مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام
بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدا وخبرا كان الكلام
سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا ثم ان لهذه
الافعال خلا حيث وخلت معاني اخر لا تتجاوز عليها مفعولا
واحدا اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين
او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى فظنوا انهم ملاقوا ربهم كان
من افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم
يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان
بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير
حجة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن

يبعثوا



يبعثوا وكذلك علمت بمعنى قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي
المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون
بمعنى ابصر من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا
يقتضيان الثاني نحو رايته ووجدت الضالة ومن خصا
يصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار
على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر فكما لا يستغنى
المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا كذلك لا يستغنى احد المفعولين
عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت
زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلها نسيا منسيا
نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع والغاؤها
متوسطة ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى
التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت
مقدمة لان التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا
يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك

عند التوسط نحو زيدٌ ظننت منطلقٌ او زيداً ظننت منطلقاً وانما
تساويا لان واحداً من المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو
متأخرٌ من وجهٍ ومتقدمٌ من وجهٍ والثالثة التي تكون الالغاء
فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان الفعل لاحظ له
في التقديم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال ذوات المفعولين
لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيدٌ ظننت
مقيمٌ كان بمنزلة قولك زيدٌ مقيمٌ في ظني ولو قلت زيدٌ اعطيت
درهمٌ وزعمت انك تريد زيدٌ درهمٌ في اعطائه احلت
والتعليق بالاستفهام واللام انما علقت لان الاستفهام يقتضي
صدر الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظاً فاذا قلت
علمت ازيدٌ عندك ام عمروٌ وعلمت لزيدٌ منطلقٌ كان الجزآن
في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء
محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال
لا تقول اعطيت لزيدٌ درهمٌ لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام

وانما



وانما سمي هذا التعليق لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين
في الحقيقة كانت معملةً من هذه الجهة وهي غير معملة لفظاً فكانت
معملةً من جهةٍ وغير معملةٍ من جهةٍ فشبهت بالمرأة المعلقة وهي
التي ليست بذات بعلٍ ولا مطلقة

(اي وهو ابطال العمل لفظا دون المعنى — عاملة — حال — اي افعال القلوب)

قد مضى الان ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية
وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند
الحسن الاخفش الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية
للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العوامل المعنوي هو الذي
لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ
والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من غير العوامل
اللفظية لاجل الاسناد وانما قيد بقيد الاسناد ايذاناً بان الاسم
لو عري عن العوامل ولم يسند اليه شيءٌ فلفظ زيدٍ مثلاً من غير
خبر لفظاً او تقديراً مظهراً او مضمراً لم يكن مبتدأً بل كان بمنزلة
الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الكلمة لا تستحق
الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع

(اي ومن التعري اثبات الاسم بلا عامل لفظي — حال — جواب لو)

(اي المعنى الذي هو تجرد المبتدا والخبر عن العوامل اللفظية للاسناد)

(اي الا بعد العقد في الذهن على ان زيدا مبتدا وقائم خبره كما ان ... كان ... وان ... فلا)

لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل اسناد الثاني الى الاول
استحقا الرفع وجهما بالاسناد عن حكم النعيق واكتسابهما المعنى الموجب
للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا
اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين
ساير وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم
المعنى المقتضى عامل اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذى
نحن بصدده بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على
انهما اعنى المبتداء والخبر يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في
الاصل وهذا المعنى عامل فيهما اشير الى المذهب السديد وهو
كونه هذا المعنى لاقتضائه للجزءين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه
بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء هو العامل في الخبر
وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعنى المعنى والمبتداء عاملان
في الخبر وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتدا
معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك
وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصل الفائدة

هذا



هذا هو القياس ثم يبتدؤن بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة يجعلها قريبة من
المعرفة بشهادة تاويل الآية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك
الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما يصح لقربه من التاويل
كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان
المنفي لعمومه التحق بالمعرفة وارجل في الدار ام امراة لانه متناول
بابهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لانهم الالباس فيه اعنى
التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه وقد يجيئان معرفتين
انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا الشيئين ولم يعرف
النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف
وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق
اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول
الفائدة فحيث وجدت استقام الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد
نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا والثاني
ان يقال للجاحد الذى يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة مخبره بشيء

لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ
بخلاف ما اذا كانت الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت
انك قدمت الخبر لم يجز بل لو ذهبت يقول ذلك لكان المنطلق
مبتداء وزيد خبره لانه لا يجال ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين
للاسناد اليه فيكون مبتداء قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى
النسبي فتعين للخبرية متقدما كان او متاخرا الا انا لا نجعل المنطلق
مبتداء الا على تاويل الشخص الذى ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا
الا على تاويل مسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون
مبتداء وخبرا فايهما تقدم يكون هو المبتداء كما ذكرنا هذا مذهب
السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين
فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عمن يعرفه
المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتداء وزيد خبره
وان مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالباس اعني ما
اذا كان كل منهما صالحا لان يكون مبتداء وخبرا واما في غير موضع
الالباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن

خبر مبتداء

اى تقديم الخبر جائز

ابناء الرجال



ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء
بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء والمعنى الثاني

اى وهذا مناقض منهم بينة لانهم ابوا من مثله هذا في المبتداء والخبر وقول المناقض مقالبيد

رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان المضارع انما يرتفع لتعريه
من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما
صدر به اوايله من الزوايد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب
فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد
كاتب كان السد كلام فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه
وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى
احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم ان
من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم
كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع
الاسم لان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل على موقعه ولهذا قال
لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب ويضرب زيد
فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتداء اخرى

وهو اسمٌ محضٌ ومما يدل على ان وقوعه اسم الفاعل غير مشروط
انك تقول تقوم الزيدان ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك
نحو قائم الزيدان لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هاهنا لوقوعه ابتداءً
والابتداء من مظان صحة وقوع الاسم لا الفعل فعلى هذا وجب
ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في
خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما
على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان
يرفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع
الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق
الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فانى يعمل فيه
العامل الا تراك تقول من اين جئت فتفتح اين وان كان قد
دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب المعنى الثالث
عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا
فاذا قلت مررت برجل كريم فالعامل في الكريم عنده كونه

صفة



صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس
للسان منه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري
المبتدا من العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار
هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف
فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت
اناءً فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف
بلا واسطة ويصل الى الصفة بواسطة الموصوف ومن يحتج للاول
بقولهم يا عمر الجواد استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش
بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد
العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو
كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركتاهما بان كان
احديهما اعرابا والاخرى بناءً وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما
واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت
المشهور الذي هو فما كعب بن امامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر
الجواد فقد تاهى اذ لا احتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال

ح انّ العامل قد عمل في محلّ المنادى النصب حيث كان مبنيًّا وعمل في
وصفه النصب لفظًا حيث كان معربًا فيكون العامل فيهما واحدًا
كما في مذهب [illegible]
في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة
الاوّل المضمر قالوا انّ الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارٍ عليه
على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم تختصّ بواحد
من جنسه فيكون شايعًا في امّته كرجل وفرس او ما اشبههما
والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب
اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمّن الاشارة الى
المتكلم او المخاطب او غيرهما بعدما سبق ذكره امّا تحقيقًا
او تقديرًا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون
في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته
لانّ رجلا وان كان نكرة في اوّل كلامك الا انك لما ذكرته
فقد عرفته بعض التعريف وصار اخبارك منه بالمجيء من الاسناد

الي

التي تعرّله عند السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضمير
معرفة لما واته زيدًا في قولك زيدًا ضربته من حيث انه لا
يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو
الضماير لانها بمنزلة وضع اليد على شيء اذ الشيء انما يضمر بعد ما عُرف
واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما
والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم الحق
انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول بما اشبهه وانما قيد
بالقيد الاخير احترازًا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد
مثلًا هو لا يمتنع ان يتناول بكرًا او خالدًا بخلاف زيد وعمرو وانما
قيد بقيد الخاص احترازًا عما نكّر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو
ذلك فانّ لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه
العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما
والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه
للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء الا ترا انها لا تثبت في الدرج
وعند الخليل انّ حرف التعريف أل كهل وبل وانما استمرار

التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان
يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فرد من افرادها
فان كان الاول كان لتعريف تلك الحقيقة وسمي تعريف
الجنس وان كان الثاني كان لتعريف ذلك الفرد وهو يسمى
بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء
يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فيقال
ان اللام للاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك فيه ولا يسمى
الاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب فاللام هٰهنا
للجنس للعهد والاستغراق والرابع المبهم وهو شيئان قالوا
ان المبهم ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من دون
شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث
يستغني عن قضية او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني
الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم
استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت
لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء

اذا كانت



اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع
وهذين في حال النصب والجر كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا
اللذان واللذين قلنا عن هذا جوابان احدهما لا نسلم ان هذان
وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة
لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب
الالف ياء في حالة الجر والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى
موضوعة للتثنية في حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضمائر
في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا
كذلك هٰهنا ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما
يدل على هذا ان ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف
في التثنية لا تحذف بل تقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان
ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل
عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء
فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار
معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق
وصل

ذلك والموصولات نحو الذي واخواته وما ومن والموصول ما لا
بدّ له في تمامه اسماً من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد
وانما تعرفت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في الذي زائدة
واصلها لذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو
ان يقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ متناسقاً
اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام
ويدلك على زيادة اللام ههنا ان ما ومن الذي عرفته فانها لم تجب
لانها الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه
منطلق زيد والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار او
امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة
يجب ان لا يكون من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجملة التي
يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر
والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال جاءني الذي
اضرب زيداً عمرو واذا لم يكن في اضرب زيداً بيان بمعنى الذي
كما يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي
انضربه

انضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون مبهماً لما كان
طلباً وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه او اكرم به
لم يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الاشياء متعجب
عما يستبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء
جاز لانه يصير اخباراً نحو الذي اقول فيه انضربه ولو اضمرت القول
جاز لكن لا بد اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع
الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة
مع الموصول قد نزلا منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يربطهما بالصل
ويجوز حذف العائد العلم به وهذا ممتنع في كلامهم نحو قوله
تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقل ما يجيء آية
في التنزيل من هذا الجنس الا وقد حذف العائد وقراءة فيه الا في
موضعين احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان من
المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم
ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل ثم لان الجمل
لا تكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها الآن

المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان
يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا
الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل
فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها الذي
وجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن
بلغه ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فافدت
بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذي
قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وبين ما ومن
ان ما الذي يقع وصفا ولهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما
ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم ولا مس المضاف
الى احد هذه الاشياء الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا
غلامك او غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام
من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيف الى
معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف
الا اسماء ضربت في الابهام بعرق فانها نكرات وان اضيف

الى المعارف



الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة
فيما تقدم في المذكر والمؤنث ما ليس فيه تاء التانيث
وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في بنت واخت
ونحوها فانها بدل عن الواو وليست للتانيث الا ان ابدالها جعل
مختصا بحال التانيث ويجوز الوقف على بنت واخت بالتاء نحو
بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا
يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوزتيهاء كظهر الحجفت
ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف كما تجيء للتانيث تجيء
لشبه التانيث كمجيئها للفرق بين الواحد والجنس منها كتمر وتمرة ومنه
ضربة وقتلة وللمبالغة في نحو علامة ونسابة وللتاكيد معنى الجمع
نحو حجارة وللدلالة على النسب او التعريب كمهالبة وموازجة وغير
ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فرعا للاصول
فرعية التانيث للتذكير والالف الالف تجيء للتانيث مقصورة
او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة
قد تكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء

والعين وفُعلى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفَعلى
وفِعلى وفَعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفها قد
يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون للالحاق كارطى وعزها
وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة من لحاق التاء ودوره
غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضا
يورث عدها سآمة وهي على ضربين اعلم ان التانيث
الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي
وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة
والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فالزم معه
لحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء الا في
ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا متسعا
وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل
جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة
لان الفاعل اذا ابعد عن الفعل ولم يليه لم يبق له تلك القوة
فيستدعي لحاق العلامة لا محالة البتة بضعفه بالفعل واستحسن ذلك

في غير

في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لانه
اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث
البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الآدميين لان البهائم
لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها ولذلك
الفصل فاشبه التانيث غير الحقيقي فاجيز سار الناقة ولم يجز جاء هند
واللفظي على ثلثة اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون علامة
فيه لفظا كالظلمة والبشرى وقد لا يكون ثم انه ان كان واحد الفظا
قدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدرت
التاء دون غيرها لكونها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات
وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم
ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد
الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان
رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع
اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا بالاسناد
نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الطرف الرابع

منزلة تاء التأنيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ
قديدية وورية حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عريس وعريب
ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان
الجمع فرع على التوحيد كما ان التأنيث فرع التذكير والثاني ان الجمع المكسر
فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيان فلما كان تأنيثا غير حقيقي
فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال وفعلت الرجال
ولا فرق بين جمع المذكر وبين المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات
وقوله وقال نسوة قال جار الله العلامة نسوة اسم مفرد لجمع المرأة و
تأنيثه غير حقيقي كتأنيث اللمة وهي اسم لجماعة النساء وقيل
انما قال وقال نسوة على تأويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى
الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه
لم يشابه التأنيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه
مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق باخر الواحد واو
ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استؤنفت له صيغة هذا اذا
كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير

الحقيقي

الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا
كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت
فهيهنا ان لم تلحق العلامة لم يعرف اسناده الى ضميرها ام الى اسم آخر
يجيء بعده نحو طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع
لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هيهنا ان الخبر المفرد حكمه
حكم المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في
ذلك في هكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال
جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسندته الى ضمير المستكن و
لك ان تسنده الى ضمير البارز نحو الرجال جاؤوا والمسلمات فعلن قال
ابو عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن
وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر خلت وما ذاك بضربة لازب
اي اللازب لازم الثابت اللازم
والناس والانام والنفر والرهط مذكر والناس اسم جمع
وليس بجمع الانسان من لفظه لان الالف ن لا تجمع على هكذا
واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم تجعل الالف
واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا

يطاعن على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في
الله ولا يقدح اجتماعهما وذلك بدليل قوله معاذ الاله ان يكون
كظبية تسما وباتم الناس اسم مذكر لانه اسم ليس يجمع له واحد من
لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لم
لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط
ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهي ايضا اسم مفرد موضوع
للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل الآيتين اللتين اوردهما المصنف
الا ان تانيثه ليس لمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه اذ لو كان كذلك
لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال دون
النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري اقوم آل حصن ام
نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء
وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع وقال زهير والقوم مذكر
ومونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميين
مثل قوم ورهط يذكر ويونث وان صغرت لم يدخل فيه الهاء
وانما يلحق التانيث فعله ويدخل الهاء بغير الآدميين مثل الغنم

والابل

والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري واما ما ذكره المصنف
رح يخالفه حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري
لم يفرق ونحو النخل ونخلة والتمر وتمرة فما بينه وبين واحده
التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا لبعض الاسماء للجنس ثم فصلوا
بينه وبين الواحد منه التاء كنخل ونخلة وتمر وتمرة وغيرهما
فما كان من هذا الجنس يذكر ويونث واما التذكير فللحكم اللفظ لان
اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل
منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان له واحدا
فاشبه سائر الجموع وذلك نحو قوله تع اعجاز نخل خاوية والنخل
باسقات وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع
لانك اذا قلت شاة مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس بالجمع
لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذا شاة ذكر
وجماعة ذكر وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس
تانيث جميع الاشياء انما انعكست قضية التانيث والتذكير
في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا

قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انث التكثير
العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستهجن الغاء الفرق ومنع
عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم
حذف التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فخولف
سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث
واحدة واثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى التسعة
عشر يؤنث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة
مع ما ينيف عليها لما كانا بمنزلة اسم واحد كره اثبات علامة التانيث
فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا
واحدى عشرة امراة وتؤنث احدى ولم يسقط التاء لا يسقطها
علامة التانيث من عشرة لئلا يجتمع علامتا التانيث اعني اثبات
الالف في احدى وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر يسقط التاء
من عشرة لئلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك يمتنع ايضا
وفي اثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة
امراة وهكذا الى التسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر

وتسقطها من الاسم الثاني وفي المؤنث على العكس وشين العشرة يسكنها
اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما ما لحق باخره الواو والنون من الاعداد
ونحو عشرون رجلا وعشرون امراة والاسمان مبنيان على الفتح
قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد
المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوا اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا
عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا
آخر شطريه اعني عشر بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه
بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون
فلا تقول اثنانك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة
عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا ولا يكون
مبنيا وهي كلمات التي لم يسبقها
الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة اما التاكيد
فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفائدة التوكيد التقرير والتحقيق
وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي
بالمكان الذي يقرب منه زيد وقولهم قتل فنادته الملائكة فان ذلك

مجازا اذ المنادي الا جبرئيل عليه السلام فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت
التجوز الذي في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
لازالت التجوز الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه مختص
بالمعرفة نحو جاء زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل
نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابت
لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى تاكيد لان التاكيد ما لا يعرف
لا فايدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين
والنكرة يدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا
ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة
فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع
التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرة البكرة يوما اجمعا
وهو شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء في الكلام على وجهين
بتكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف با
التكرير مطلقا وانه جار في كل واحد من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وبتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي



عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا وانه جار في كل واحد من الاسم والفعل
بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم
ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع
والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني
نفسه وعينه وكلا لا يؤكد بها الا المثنى الا جمع او شيء كما سبق
في صدر الكتاب انها مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء
ذو اجزاء مقصودة نحو قرات الكتاب كله ولا يسند اليه
الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة و اكتعون
في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم
اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي
بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان ابدأ
بايتهن شئت من هذه الثلثة بعدها اي بعد اجمعين وعن بعضهم
جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين كل واجمعين
في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا انه

لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت
او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل
على انهم سجدوا عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكره ابوا
العباس الصفة وهي الاسم الدال على بعض احوال الذات
ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احوال
ذاته تخصيصا له في المنكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا
في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين
المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين
شخصين مشتركين في اسم رجل وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم
كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى او لما يضاد
ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر
اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو سببه
فالاول نحو مررت برجل عالم واما الثاني فنحو مررت برجل موصوف
كثير عدوه فالكثير بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو من سببه
والغرض من السبب ان يتصل به ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم

ان الشيء

ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشيء
من سببه نحو مررت برجل قايم وامرأة قايمة فان مثل هذا فعل لرجل
وتحدث وفي الوصف هنا ضمير عايد الى الموصوف وكذلك مررت
برجل قايم ابوه فترفع الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان
الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعله فلو قلت مررت
برجل قايم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة
له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء من سببه نحو مررت
برجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكريم والعاقل
والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد يكون علاجا وقد يكون
وقد يكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام
وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطويل
والقصير والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل بالتجربة كان يعرف
والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعنى
بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسب نحو تميمي
وبصري والاسم المخصوص اذا نسب اليه صار وصفا تقول تميم وبصرة

فلا يصح الوصف به فاذا النسب فقلت هاشمي وبصري فانخرط
في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراة
هاشمية وتقول رجل هندي غلامه فترفع به الفاعل لانه لما
صار وصفا بالنسب جرى مجرى ساير الصفات في الحاقه
علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن وشديد
في رفعه اسم الفاعل والخامس ما وصف باسماء الاجناس
بتوسط ذو نحو مررت برجل ذي مال ومررت بامراة ذات سوار
فانهم اذا حاولوا ان يصفوا بالاجناس لم يتات لهم ان يقولوا
رجل مال وامراة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى
الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامراة ذات سوار
فصح لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار
الا ان ههنا حاجبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك
بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط
ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء يتصف
بالاجناس لا يتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم

فيكون



فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان القصد الجنس فهي تتصف
به حتى كانه قيل امراة متحلية او متزينة واما الذوات اعيانها
فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في
شيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالمال فيه كما يوجب
السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان
يضاف الى المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة
في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان
التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر
والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الانفراد والتذكير كاعراب ابوه
واخوه على ما قد سبق في صدر الكتاب واما في المونث فانها تلحق
به التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامراة ذات وكذلك في الجمع
نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت بذوات المال بالكسر حال النصب
والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون وكل
صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فانها
توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث

وغيرها لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب
ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتأنيث والافراد والجمع
اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا او جمعا ومذكرا او مؤنثا في حالة واحدة
وهكذا حكم التنكير والتعريف لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان يكون واحدا
وجمعا لا يجوز ان يكون شائعا ومخصوصا فلا يجوز ان يقول جاءني
الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص
وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه
وكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم
الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب
عمل العامل عليهما جميعا فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت
الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه
في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول
مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي فعل سببه
لم يكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا يطابقه تذكيرا وتأنيثا وافرادا

وجمعا



وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون
المؤنث مذكرا نفسها الا ان يمنع الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف
تتنزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم
نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون
الصفة فعلا له اعني كريم الاب بدليل احتماله ضميره وتأنيثها في امرأة كريمة
الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سبب الشيء منزلة
الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان يطابق الموصوف في التعريف
والتنكير والاعراب لما ذكرناه والبدل على اربعة اوجه المقصود من
البدل التبيين والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول
كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت
بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تع للذين استضعفوا
لمن آمن منهم وقوله تع لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما
كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل تنزل منزلة ما يترك اليه المبدل
منه فاذا قلت جعلت متاعك فوق بعض كان المعنى جعلت

دليل على ان البدل في حكم تكرير العامل اذ لو لم يكن في حكم تكرير لكان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيلزم ان يدخل عاملان اثنان في قوله تع لمن آمن منهم وذلك لا يجوز

بعض ساعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال
وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد
والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لان يعنوا اهدار الاول ولا اطراحه
الاتراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان يقول زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير
عائد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل على اربعة اضرب احدها بدل
الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله
تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل
نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولابد فيه من ضمير يرجع
الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه
بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه
والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان تقول
مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود
ولا يأتي الا في بدية الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل
بل حمار فهذه انواع الابدال الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين

هو ان البدل



هو ان البدل لا يخلو من ان يكون عين المبدل منه او لا يكون والثاني
اما ان يكون بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل تلبس
ما او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض
والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع
اعتراض من يقول ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل
من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال ثم
ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق
المبدل منه تعريفا وتنكيرا الا انه شرط بالصفة بل لك ان تبدل اي
النوعين شئت من الاخر نحو قوله تع الى صراط مستقيم صراط الله وقوله
تع بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان تكون موصوفة لتتخصص فتصلح تبيينا وايضاحا
وعطف البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم
وارد للايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة
نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جملة

من تكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله
اذا كانت بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد ممن سمّي بزيد هو الذي تكنى
ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من
معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على
المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد طويل عن الموصوف
في قولك جاءني رجل طويل ولم يقدر جزئية عليه لم يدل عليه وانما يدل
على شيء ما من صفته الطول في الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا كانهما
اسم واحد كله لافادة مخصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع
اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد
لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام
وورود الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المقصود
بالحديث هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل
في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول الشاعر انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان من البكري
ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير نحو التارك بشر

وهذا



وهذا لا يجوز كالضارب زيد وذكر ذلك في باب الاضافة
والعطف بالحرف وحرف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم
ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك في جمع
المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في
هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف
العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها
تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب مع الاشتراك معنى آخر فيكون
هي اصلا والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي
من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا
واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم
فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء ترتيب توجبه من غير مهلة
وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة
فعمروا بعد شهر وجاز ثم عمروا بعد شهر واما قوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن

وعمل صالحاً ثم اهتدى فيتأول بانه لما اهلكها حكم بان البأس قد جاءها
وبثبات الاهتداء ودوامه واما حتى فموضوعة لانتهاء الغاية
وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكره المصنف ههنا واو لا
حد الشيئين او الاشياء واو يجيء على ثلثة اوجه احدها الشك
نحو ضربت زيداً او عمراً اردت ان تخبر بضربك زيداً فاعترضك
شك جوزت له ان يكون ضربت عمراً فاتيت باو فافدت انك
ضربت واحداً منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو
فيدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني التخيير نحو
اضرب زيداً او عمراً فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم تجز
ان تضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء
موجود تشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معاً
لم يكن عاصياً كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا
يكون الا بالاقدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني
اما زيد واما عمرو واضرب اما زيداً واما عمراً وجالس اما الحسن واما

ابن سيرين



ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف
والشيخ ابو علي لا يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول
العاطف عليها واقتفاء المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروف
العطف تسعة وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام تجيء
على ضربين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الا
ستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك
اضربت زيداً ام عمراً والحاصل انها اذا وقعت بين
المفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال
ايهما والاتصال ان يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة
لها حتى يكونا جميعاً بمعنى اي والفصل بينها وبين او انك
مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطلبه بالتعيين ومع او
وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ان كان عنده زيد او عمرو ان كان عنده عمرو
فالجواب مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة ويقع
في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك

عمرو وكانك استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك
عن هذا السؤال فاضربت عنه واستانفت سؤالا آخر فقلت
ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو فام المنقطعة في
بل مع الهمزة فلا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة ولما
الثاني فكقولك انها لابل ام شاة كانك رايت شبحا من
بعيد فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك
شك جوزت له ان يكون شيئا آخر فاضربت عن الاخبار اخذا
في السؤال عن كونه شاة فقلت ام شاء اي بل اهي شاة
و لا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا و بل و لكن تشترك في ان
المعطوف بها مغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات
نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو
ولا يجيء الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل
فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
ضربت زيدا بل عمروا كنت قاصدا بالاخبار بضرب زيد ثم ظهر
لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو فالوابل

نقيضه لا



نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول
وتنفيه عنه وقد يقع بل بعد المنفي كما يقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو
فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجئ عمرو دون زيد
ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير
ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو وكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء
لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده
دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي
خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها
بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمروا
هذا في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي
نظيرة بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد
لكن عمرو لم يجئ والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور
في المتن

في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام

مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب
للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول

لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع
الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك
العضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف
واضعف واهون لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه
تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع
والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتشاكل
او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا فيكون المفعول
واحدا فصاعدا الى السبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف
ايتانا بالمنهج التوازي والتعادل والملحق بالفاعل حجة اتفق جمهور
النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه خلافا لابن فضال
لنا ما روي عن علي كرم الله وجهه انه قال الفاعل رفع وما تبعه
به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى
مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد كما تقدم فيكون
الجملة الفعلية متقدمة على الجملة الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتدأ
وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء

واحد وهو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر
والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا فيما سبق
مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها     والمفعول حجة انما سمي
المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا
كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا مطلقا لانه مفعول
على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد
على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق
الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول لمجيئهن فضلة في الكلام مثله
وللحال شبه خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه
لان العامل فيه بتوسط حرف     والجر الاصلي للمضاف اليه بالاضافة
المعنوية انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور
لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم
على احد التأويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية
لانه فاعل او مفعول على ما سبق     واعراب الفعل غير حقيقي
كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية وقد ذكرنا فيما سبق ان حق

الاعراب للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة
ومحل تواردها هذه المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال
والحروف تدل صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا لغير
واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب المضارعة التي سبق
ذكرها في صدر الكتاب وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان
اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف
العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم
مرفوع ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ
اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء
نائبين مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان
كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن
اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال
صيغة ليكونوا لم يبطلوا انباءها وتحصل لهم الغرض المقصود من
التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على
ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر

باختلاف



باختلاف العوامل لم نحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح وهي على
ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشئ فان قلت كيف عرف المتصل
بالاتصال وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل
اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا
وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه
نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم ان المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند
الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل ونفعل وافعل
وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث فهذه الافعال ابدا
مسندة الى ما استكن فيهن من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما يسند
الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب نحو زيد
فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من الضماير
نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات نحو زيد ضارب
لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى
على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية على زيد لكونها

خبر إليه وهي لهند فأبرزت ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل
نحو هند زيد ضربته لانحطاط رتبة الصفات عن رتبة الأفعال
وأما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان إلا بارزين لأن الاستتار
من خواص المرفوع لأنه يفهم إذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه
بخلاف المنصوب والمجرور فإنهما لا يضمران بل يحذفان لمجيئهما
فضلة يتم الكلام بدونهما وأما المنفصل فهو جار مجرى المظهر
في استقلاله وفي التلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو
فعل كذا أو منصوبا نحو إياك أكرمت ولا مجرور له البتة إذ لا يمكن
انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب ألا ترى أنه
يجوز في كل واحد منهما أن يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب
إلا عمرو وما ضربوا إلا زيدا أو أن يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا
وزيدا أكرمت بخلاف المجرور والألفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة
وأربعون لفظا أنا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه
بالألف تارة وبالهاء أخرى نحو أنه وقد تلحق الألف حال الدرج إجراء
للوصل مجرى الوقف نحو قوله أنا سيف العشيرة فاعرفوني وأما نحن فهو

جمع أنا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخليفة والخلفاء
وكذا قيل للتثنية نحن وإنما لم يثن ولم يجمع على لفظه لأن المتكلم لا يقترن
إليه متكلم آخر وإنما يقترن إليه غائب أو مخاطب ألا ترى أنك
إذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت أنا وزيد فعلنا أو أنت
وأنا فعلنا ولا يمكن أن يقول أنا فما فوقه وبني على الضم لأنه يتضمن
معنيين قويين ومثله قط وقبل وأما أنت فهو ضمير للخطاب ولا
محل والاسم باتفاق منهم أن والتاء للخطاب ولا محل لها من الإعراب
بخلافها في ضربت وإنما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا
أنتَ وأنتِ ولم يقولوا أنتُ بالضم لأنهم وضعوا أنا الأول [illegible]
وهو المتكلم وحركوا فيه النون إظهارا لمخرجها إذ لو سكنت لكانت غنية
في الخيشوم وأذن خفيف وآثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب
فقالوا أنت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم
وهو بين الفساد وإنما اختصت الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما
لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخفته ثم قالوا في
التثنية أنتما وفي الجمع أنتم وفي الغائب هما وهم وكان القياس أنتا وأنتوا

مجردا للخطاب بحيث لا محل لها من الإعراب لزم
حذف التاء من المتكلم لأن

لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم
لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انا كما قال ان ع اخوك انعو
مكاثرة وضحك وحياك الآله فكيف انتا ولانهم لو قالوا انتا انتوا
لزمهم ان تقولوا اهوا هو واو كان يفضي الى اجتماع المثلين في
آخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هو ميما
لان الميم من مخرج الواو وهي اجلد على الحركة التزموا الميم في جميع الباب
وقالوا في الجمع انتم والاصل انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار
ووجوبه في مثل قوله تع انلزمكموها ونصرتموه وانما حذف الواو تخفيفا
حين امن الالتباس ولم تحذف الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع
ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية والتخفيف به اولى وانما ضم ما
قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا
حركة ماقبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا
حركة ماقبل حرف التثنية من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان
فجعلوها هنا حركة ماقبل الميم الشفوية من جنسها واشركوا بين المذكر
والمؤنث في التثنية ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا

١٢٨

في الجمع المؤنث هن وانتن ولم يجمعوها هنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة
بين الفرع والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع
في ضربنا ونضرب وشددت لان الاصل همن وانتمن فقلبت
الميم نونا وادغمت واما منفصل المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا
وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع
اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت
وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلخص
امره ايا بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واياالشواب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضمائر
المتصلة فلما كان للمرفوع منها هو التاء في ضربت وهي مضموما
للمتكلم ومفتوحا للمخاطب المذكر ومكسورا للمخاطب المؤنث وقد استوثر
المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب
المؤنث لما ذكرناه في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا
في المنفصل انا ونحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في
ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا

اي فيه تامل او قد ذكر قبل ان اسكان ضمير الغائب غير لازم عليه وهنا من يتم كلام لزومه

نحو زيد ضرب اى هو وهند ضربت اى هى ولم يبرز لان الفعل
يدل عليه اما في التثنية والجمع فيقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن
ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز اذ قولك ضربا تثنية للمستكن
في زيد ضرب وضربتا للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث
اذ امكنهم الفرق هناك بالحاق التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك
لانه قد دخلت هنالك التاء للخطاب فزيادته مرة ثانية يفضى الى
اجتماع التائين وهو مستبشع جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف
ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل من الميم في الواحد ولا ميم
ههنا فيبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي واما اللاحقة
بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن في زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة
نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو
انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتميز هذه الافعال بالزوايد
التى اعتقبت في صدره وتقول في الغائبين والغايبين يضربان
ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا
عن حركة الاعرابية النون وتقول في الغايبين تضربان ولم يجمعوا

في آخرها



في آخرها التاء لان التاء في اوله يغنى عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا
في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان
وتضربون ولا يزيدوا الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن
وتقول في مؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء باخره علما للضمير
المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخرى
فجاؤا بالياء لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تثنيته تضربان
ولم يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول
في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايب سواء وفي المتكلم لا يبرز
الضمير لان حرف المضارعة في اوله يغنى عن ابرازه ويؤمن الالتباس
وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني
او مجزوم وهذا النون تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب فهو
الكاف في اكرمتك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب على ما تقدم ذكره الا ان ياء المتكلم في المنصوب له
نون عماد واعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير المنصوب يعمد بنون قبلها
نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجر اعنى الكسر فلا يكون

في بنائه كسرًا لما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل انّ واخواتها في
ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجاز واحذفها للتضعيف مع
كثرة الاستعمال عاعدا ليت نحو انّي وكانّي ولكنّي ولعلّي ولا يقال
ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامي وزيد
ولا ان الاسم والحرف لم يجب صونهما عن الكسرة الا في من وعن
وقد وقط لانهما لما كانت مبنية على السكون عمد الياء معها ابقاء
على سكونها وتفاديًا من ان تزيله الكسر ونا للمتكلم اذا كان
معه غيره ويكون ماقبله ساكنًا في المرفوع والمنصوب باقيا على حاله
وانما اسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة نحو ضربنا وعلى
هذا دعونا ورمينا فلم يقلب الواو والياء الفا لسكونها ولم يفعل
هذا مع ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال
وان اتصل بالفعل لفظا ولا يضمر المعمول بضمر العامل اعلم
ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرًا لما تبين ان
الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو
نحو قول



نحو قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب بلدة مسود
الجوانب خالي الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها
منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة
الاستعمال وبعد الفاء نحو قولهم فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
اي فرب امرأة مثلك وسياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى
ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها شغلتها وقوله عن
ذي تمايم اي عن صبي ذي تمايم وهي جمع تميمة وهي المعاذة و
المحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد
واصباب اي بل رب بلد وهو هاهنا بمعنى المفاذة والاصباب
جمع صبب وهو ضد الصعد ومن ذلك كان في قولهم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرًا فخير ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل
اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرًا فخير بنصب الاول ورفع
الثاني على معنى ان كان عمله خيرًا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة
حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه
لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معًا على ان الاول

اسم كان المضمرة والخبر محذوف والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث
ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول
والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا
والرابع ان ترفع الاول على ما ذكر في الوجه الثاني وتنصب الثاني
على ما ذكر في الوجه الثالث وهذه السماعية لا تضمر الا مع شيء
آخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل
ما ترى في اضمار ان من الفاء التي تدل عليه وفي اضمار الجازم من الا
شياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان من حروف
الشرط وقد حكم على قولهم العمر لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ
يدل عليه والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر
ويترك معموله بحاله وذلك حيث عليه دليل من الحال والمقال فالاول
نحو قولك وقد رأيت من يتهيأ للسفر مكة اي يريد فاضمرته اذ الحال
يدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال
باضمار ابصروا الهلال للمتهيئ والمستهلين معناه لاجل التهيئ او في حقه

لا ان يكونا



لا ان يكون المتهيئ المخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصروا على الغيبة دون
تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تع قل بل ملة ابراهيم حنيفا فملة
منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو
قوله تع كونوا هودا او نصارى لانك لما اضربت عن قولهم كونوا
هودا ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد نتبع ومنه نحو قولك
لمن يقول لك من فعل فعلت زيد باضمار فعل زيد ورفعه بالفاعلية
اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جواب من فعل فعل زيد لا زيد
فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار
ضربت زيدا لا زيد بالرفع وقريب من هذا الاضمار
على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير من قبيل
القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان
الدليل على اضمار الفعل في قوله تع قل ملة ابراهيم حنيفا متقدم
عليه وهو قوله تع كونوا هودا وفيما يضمر على شريطة التفسير
متاخر عنه فهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول كما سبق ثم ان
الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا

ايضاً اما المرفوع فنحو قولهم هل زيدٌ خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر

يفسّره الظاهر اى هل خرج زيدٌ خرج الا انه اضمر استغناءً بتفسيره

عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لانّ هل يقتضى الفعل فلا يليه الاسم الّا نادراً

وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلّا والّا ونحو ذلك

لما فيهنّ من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته

فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسّره الظاهر المعنى ضربت عبد الله

ضربته لانّ انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولاً عنه بضميره غير

ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم انّ المضمر امّا ان يكون عين المظهر

نحو ما ذكرنا او فعلاً فى معناه نحو زيداً مررت به اى جزته ولا يصح

اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول او ما هو لازم معناه نحو زيداً ضربت

غلامه اى اهنت زيداً ضربت غلامه لانّ اهانة المولى من لوازم

ضرب الغلام وهذا باب للاطناب فيه مجال لكنه يفضى الى الملال

فاختصرت على هذا القدر فليس الرّى عن التّشاف والله اعلم